وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في الأنظمة القانونية المقارنة

مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون خاص

من إعداد : الدكتور البرج احمد

السنة الجامعية 2022- 2023

مقدمة .

أصبح اعتماد نظام قانوني مقارن ضرورة حتمية في هذا الوقت الراهن، لأن وظيفة القانون على وجه الخصوص أصبحت لا تقتصر على فرض الاحترام وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، ولكن وجب لإدخال تعديلات جذرية جديدة وفقًا لإصلاحات محددة من خلال تطوير النصوص القانونية

يعتبر القانون المقارن مجال دراسة مكرس لإجراء مقارنات منهجية بين نظامين قانونيين أو أكثر أو بين أجزاء معينة من تلك الأنظمة من خلال تحليل سلسلة من الأفكار المشتركة وغير المتشابهة بينهما.

إن الهدف من دراسة القانون المقارن هو معرفة نقاط القوة والضعف في الأنظمة المختلفة وفعالية الأدوات أو المؤسسات القانونية المستخدمة في الأنظمة كل نظام على حدة .وبهذه الطريقة ، فإن النظم القانونية الرئيسية مثل اللاتينية الجرمانية والأنجلوسكسونية والإسلامية هي موضوع البحث القانوني المقارن.

أصبحت دراسة النظام القانوني مهمة للغاية لأنها تقديم حلول للمشاكل القانونية التي أصبحت أكثر شيوعًا على المستوى العالمي، القانون المقارن هو أكثر من مجرد مجموعة من القواعد والمبادئ ، بل هو طريقة للنظر في القضايا والأنظمة والمؤسسات القانونية ومساعدة طلاب القانون على تحسين معرفتهم بالقانون الأجنبي

تختلف النظم القانونية حول العالم من حيث العدد والشكل، وتختلف مصادرها وأسسها باختلاف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تلعب دراسة الأنظمة القانونية المقارنة على المستوى الدولي دورًا مهمًا في إعداد والمصادقة وتفسير المعاهدات، والتقريب والتفاهم والتعاون الجيد بين الشعوب، كما أنه يساعد على تقوية وزيادة الترابط في العلاقات وتسهيل المفاوضات بين الدول.

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مجموعة من المحاضرات

المحاضرة الأولى: مفهوم القانون المقارن

سنتناول بالتوضيح تعريف القانون المقارن وأهميته ثم تقسيماته..

أولا: تعريف القانون المقارن

هناك مجموعة من التسميات للقانون المقارن فهناك من سماه مقارنة القوانين، او الطريقة المقارنة أو القانون الموازي أو الاجتهاد المقارن وسماه الفقه الفرنسي القانون المقارن.

لا يعتبر القانون المقارن فرعًا من القانون العام أو الخاص، وليس مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، بل يقوم القانون على أساس المقارنة بين قانونين أو أكثر، وقد اختلف علماء القانون في تعريفاهم له.

- **تعريف الفقيه لامبرت:** عرفه على انه "علم التحقيق في القواعد المشتركة بين الأنظمة والقوانين المختلفة."
- **تعريف الفقيه القانوني ديفيد:** اعتبره بأنه " طريقة تطبيقية قابلة للتطبيق على البحث القانوني ، وشرح كيفية إنشاء الهيكل الاصطلاحي لكل قانون على حدة وشرح كيفية تحديد المصادر المادية والشكلية لكل قانون". [1]
- **تعريف الأستاذ خليل الجزائري**وقد عرّفه الأستاذ خليل الجزائري بأنها " أسلوب يهدف إلى دراسة النظم القانونية للوصول إلى ذروة أوجه الشبه والاختلاف وإظهار التناقضات القوانين المختلفة بحثًا عن أفضل قانون"
- **تعريف المؤتمر الدولي حول القانون المقارن** عقد هذا المؤتمر في لاهاي عام 1937، عرّفه بأنه ``دراسة أوجه التشابه بين الأنظمة والقوانين نلاحظ أن الطريقة المقارنة كانت متضمنة كيفية استخراج المتشابهات والاختلافات بين القوانين وبينما القانون المقارن وفق منهجية تهدف لإنتاج أفضل القوانين

[1] مجيدي فتحي، محاضرات في مقياس القانون المقارن مقدمة إلى السنة الرابعة علوم قانونية وإدارية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، السنة الجامعية 2012/2011، ص 414.

- **تعريف الفقه الفرنسي والإنجليزي:** تقاسم الفقه الفرنسي والإنجليزي تعريف القانون المقارن، معتبراً إياه **"**مجموعة من الآراء والنظريات التي تدرس القانون بهدف تصنيفها ضمن قواعد قانونية جديدة ، مثل النظم الجرمان وللاتينية ولأنجلو سكسونية."

بشكل عام ، يمكن تعريف القانون المقارن على أنه مجال دراسة يبحث في وصف وتحليل الأنظمة القانونية من خلال مقارنة نظامين قانونيين أو أكثر ، أو أجزاء أو فروع أو جوانب من هذه الأنظمة.

ثانيا: أهمية القانون المقارن.

تبرز أهمية القانون المقارن كأداة لتطوير التشريعات المحلية والإصلاح القانوني بصفة عامة، وتحديد حلول جديدة للمشاكل القديمة، وكذلك تحديد الثغرات في النظم القانونية الوطنية، كما يعتبر القانون المقارن أداة لفهم القواعد القانونية وتقييم أداء المؤسسات القانونية الوطنية، كما وهو وسيلة لتوحيد القواعد القانونية على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك أداة لدراسة الظواهر القانونية وعلم اجتماع القانوني، وتطوير القانون بصفة عامة، وهذا ما سنبرزه تبعا:

- **في مجال التشريع:** تنعكس أهمية القانون المقارن في انجاز التشريعات، فهي تضع أمامه قوانين الأمم الأخرى فيستفاد من تجاربها، ويقتبس منها ما يتفق مع حاجاته فتوفر عليه عناء تجربة في الميدان بشأن القضايا التي ترغب في إصدارها بما يتماشى مع التطورات التي يمر بها المجتمع، [1]لأنه قبل أن تصدر السلطة بالمتخصصة بإصدار القوانين وجب عليها الاطلاع على القوانين الأجنبية في مثل المسألة التي تريد أن تضع لها تشريعا فالدراسة المقارنة ليست أهم وسيلة للإصلاح التشريع فحسب بل لتجديد القانون

[1] بوحسون عبد الرحمن، محاضرات في القانون المقارن،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غليزان، ص02.

وتحديثه ليتماشى مع التطورات الزمنية والمكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها تلك الشعوب.

- **في مجال التاريخ القانوني:** نظرا لمرونة القانون وتطوره، تبرز أهميته في مجال التاريخ القانوني، وقد فحص فقهاء القانون جميع القوانين لمعرفة مسار تطورها، وقاموا بدراسة العادات والتقاليد وأعراف القبائل والجماعات البدائية التي تعد مصادر للقانون.
- **في مجال فلسفة القانون :** تحظى الدراسات المقارنة بتقدير كبير من خلال الترويج إلى فكرة القانون العالمي والقانون المقارن حيث يعمل على إظهار تأثير الفلسفة على القانون وتقييم الأفكار والمبادئ الواردة فيه لتحقيق العدالة واحترام شخصية الإنسان، وبهذه الطريقة ساهم القانون المقارن في منع استبداد الحكومة والرفع من الكرامة الإنسانية.
- **في مجال النظرية القانونية العامة:** دراسة مقارنة توضح الأصول التاريخية للتقسيمات القانونية وخصائص مفاهيمها القانونية التي تميزها عن الدول الأخرى، حيث يمكننا أيضًا توضيح الفرق بين القانون العام والقانون الخاص، والقانون المدني والقانون التجاري ، والقواعد الإلزامية، والقواعد التكميلية، والفرق بين الحق الحقيقي والحق الشخصي، والفرق بين الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من خلال البحث القانوني المقارن.
- **في مجال علم الاجتماع القانوني:** تبرز أهمية البحث المقارن في الكشف عن تأثير الظروف الاجتماعية التي تطبق فيها تلك القوانين الخاصة بكل مجتمع.[1]
- **في مجال القانون المدني:** بعد إصدار القانون المدني الفرنسي، أخذت بعض الدول نصه بالكامل حرفيا، مثل بلجيكا ولوكسمبورغ، واقتبست منه بلدان أخرى، مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، كما امتد تأثير القانون المدني الفرنسي إلى أمريكا الجنوبية والوسطى

[1] بوعمرة أسيا، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، حقوق كلية الحقوق، جامعة، الجزائر 1، سنة الجامعية 2021/2020، ص 37.

ولويزيانا إحدى الولايات الأمريكية وفيتنام وإيران وآسيا والدول التي احتلتها فرنسا في إفريقيا، كما تأثر القانون المدني لمجموعة من الدول العربية منها مصر والعراق والجزائر.

- **في مجال القانون التجاري:** تظهر اهتمامات المستثمرون الأجانب الذين يتطلعون إلى الاستثمار في الخارج بالاطلاع على الضمانات القانونية الأجنبية التي يرغبون فيها، حيث تقدم الدول غالبًا امتيازات لرجال الأعمال الأجانب لجلب الاستثمار الأجنبي الذي يفيد الدولة من خلال هذه الضمانات المقدمة لهم،[1] حيث استعانت فرنسا في تطوير ها وإصدارها للقانون التجاري بالقانون الألماني والبريطاني والأمريكي عن طريق الدراسة المقارنة، حيث أخذت فرنسا نظام التسجيل التجاري من ألمانيا وقواعد الشيكات من المملكة المتحدة،[2] كما يحتاج المفاوضون التجاريون مثلهم مثل السياسيين والدبلوماسيين أيضًا إلى فهم القوانين الأجنبية لفهم آراء ووجهات نظر أولئك الأجانب.
- **في مجال القانون العام الاقتصادي:** أدت الدراسات المقارنة التي بدأت في التطور بعد الحرب العالمية الثانية إلى التغيير في نظرة للماركسية والاشتراكية بشكل عام، عند تبني اتجاه تخطيط الدولة للبرامج الاقتصادية لإتباع خطة واتجاه التخفيف من قيود الملكية من كان يظن أن عدوين لدودين، فرنسا وألمانيا، سيصبحان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت الدراسات المقارنة في ذلك بلا شك.
- **في مجال قانون العمل:** تواجه جميع الدول مشاكل متشابهة في مجال العمل مما يجعل حلولها متشابهة كلياً، وأحد أهدافها تحسين ظروف العمل ومستويات معيشة العمال

---

[1] زيتوني فاطمة الزهراء، ملخص محاضرات مادة مقارنة الأنظمة القانونية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة قانون خاص (المجموعة الأولى) نصة التعليم عن بعد جامعة جيجل متاح على الربط التالي: http://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=4844 اطلع عليه يوم 2022/12/28 الساعة 20 و59 دقيقة، ص08.

[2] بوحسون عبد الرحمن، مرجع سابق، ص03

ويسمى هذا القانون بقانون العمل الدولي و يتشكل من اتفاقيات دولية اقترحتها منظمة العمل الدولية وتستخدم المقارنات في انجاز هذه الاتفاقيات والتوصيات.

- **في مجال الفقه القانوني:** يدرس الفقه القوانين الأجنبية ويقارنها بقانونين محلية حيث تظهر هناك العيوب وتكتشف النقائص في القانون، ويصححها وينقحها بما يتلاءم مع القانون الوطني وواقع المجتمع.
- **في مجال القانون الدولي الخاص:** يهدف القانون الدولي الخاص إلى الفصل في النزاعات واتخاذ إجراءات تسوية مع الدول الأجنبية من حيث تحديد القانون المعمول به والمرجع المؤهل للتحقيق في النزاعات، وإذا ما اقترحوا قانونًا واحدًا بدلاً من القواعد الغامضة فسيكون من السهل حل المشكلة أو فك النزاعات بشكل مستقل، كما تبرز أهمية القانون المقارن في حالة نشؤ نزاع بين دولتين فانه غالبًا ما يلجأ القضاة المحليون إلى القوانين الأجنبية لحل تلك النزاعات عندما يكون أحد الأطراف بلدًا أجنبيًا، مما يدل على أهمية دراسة القوانين الأجنبية لتسوية الخلافات[1]
- **في مجال تحسين وإصلاح القوانين الوطنية:** يمكن أن يساعد البحث المقارن في تحسين القانون المحلي وتعويض أوجه القصور فيه، ومن أمثلة ذلك ما قام به بعض الباحثين البريطانيين الذين اظهروا نقاط القوة في القانون الإداري الفرنسي، فقد وجدوا انه أفضل قانون يكفل حماية كاملة لحقوق المواطنين أمام الدولة عبر نظام مجلس الدولة الفرنسي، وعليه فإن القانون المقارن له فوائد في ترسيم العدالة، كما تستعين اللجان المختصة على المستوى البرلماني بالقانون المقارن من خلال الرجوع إلى القوانين الأجنبية قبل صياغة القوانين وتقديمها للموافقة عليها، مما يجبرها على عدم تجاهل التطورات الجديدة في قوانين الدول حول العالم التي تتعامل مع القانون المقارن، وهذا ما ظهر جليا

[1] حميد شاوش، الأنظمة القانونية المقارنة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ل م د قانون عام،قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2018/2017..،ص08..

من خلال التطورات التي عرفتها بعض المجالات القانونية منها في قانون حماية البيئة وقانون حماية المستهلك وقانون حماية الملكية الفكرية والتشريعات الأخرى.... إلخ إذن تظهر الفائدة من دراسات القانون المقارن عند تقديم مشاريع قوانين للمشرع تتضمن تنظيمات يكون أصلها من القوانين أجنبية حتى يستفيد من مزاياها المجتمع المحلي.

- **في المجال القضائي:** عند نقل نصوص القانون الأجنبي أو استخدامها في تطوير القانون المحلي، تثار أسئلة تفصيلية عديدة أمام القضاء عند تطبيق أحد هذه النصوص، حينها يعتمد القاضي على البلد التي استمد منها النص وإلى أحكام قضائه التي تتولى تطبيقه للتعرف على الحلول العملية المستمدة من تفسير النص أو شرحه والاستهداء به في تعليل الأحكام المبنية عليه، حيث يمكن للقاضي اللجوء إلى القانون الأجنبي لحل نزاعات الأطراف في مواجهة النزاعات القانونية.

إن معرفةوفهم للقوانين الأجنبية له أهمية كبرى في إصدار أحكام قضائية صحيحة في المنازعات المعروضة عليه.

- **في سياق القانون الدولي:** يقوم القانون المقارن على أساس تقوية وتعزيز العلاقات بين الدول من خلال المفاوضات والمعاهدات، كما يقوم القانون المقارن بدور كبير ومهم في إعداد هذه الاتفاقات والمعاهدات لأنه يستند في إعدادها على مناهج قانونية مختلفة ويخلصوا منها بقواعد مشتركة بين الدول المتعاهدة[1]، وترتكز أعمال الدبلوماسيين الذين يتعاملون مع المفاوضات على الاطلاع على قوانين البلدان الأخرى، لأن القوانين تنظم هيكل القانوني للبلدان ومن خلالها يمكنهم تحديد الاتجاهات والأفكار في البلدان الأخرى، وكمثال عندما أمر الملك هنري الثامن ملك إنجلترا (1491-1547)

[1] بوعمرة أسيا، مرجع سابق، ص ص 34 35

بتدريس القانون الروماني في الجامعات الإنجليزية بعد أن اطلاع على القوانين الدول الأوروبية.

- **في توحيد القوانين:** لقد قدم القانون المقارن مبدأ قانوني جديد يحث على توحيد القوانين بين الدول وذلك من خلال الدراسات المقارنة، لأنه في الأخير من الممكن الوصول إلى نظام قانوني دولي يحل محل القانون المحلي، وخاصة في مجال القانون الخاص. كما ساعدت الدراسات القانونية المقارنة في بناء الجمعيات التشريعية المقارنة، كما فعل الفقيه "لامبر" الذي استخدم القانون المقارن كأداة للتواصل بين القوانين المحلية لتشكيل ضمير قانوني عالمي.
- **توحيد القوانين الداخلية**
- ان توحيد القوانين داخل الدولة يهدف إلى القضاء على التمييز والطائفية، وهي في الوقت نفسه شرط ضروري لتحقيق فكرة السيادة الوطنية. كما أنه يسهل العلاقات داخل البلد الواحد، مما يؤدي إلى نموها وازدهارها.

ففي عام 1808 أصدرت فرنسا قانون نابليون الذي وحد القوانين الفرنسية ضمن قانون واحد، وفي عام 1865 وحدت ايطالي القانون المدني، وفي عام 1881 تم توحيد القانون المدني السويسري، وفي عام 1896 تم توحيد القانون المدني الألماني، وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر قانون موحد في دول أوروبا الشرقية، ثم تحولت فكرة التوحيد إلى المشرق العربي ونتيجة لذلك، وحدت مصر قانونها المدني، الذي أصبح نموذجًا للقانون المحلي الموحد للدول العربية.[1].

[1] بوعمرة أسيا، مرجع سابق، ص 15

- **توحيد القوانين الخارجية**

التوحيد الخارجي نعني به توحيد قوانين دولتين أو أكثر، بحيث يركز التوحيد على فرع من فروع القانون، مثل توحيد القانون المدني أو القانون التجاري، أو على قضية محددة، مثل توحيد بنود العقد و شروط العقد. المسؤولية المدنية.[1]

يعد التنسيق الخارجي مهم لتحقيق التراهة القانونية، وخاصة في التجارة الدولية.

إن تنوع الأنظمة القانونية وصعوبة تطبيق أحدها عند وجود نزاع يوضح أهمية مواءمة القوانين، خاصة في مجالات معينة، مثل القانون التجاري، للتخفيف من العقبات المحتملة، في مجال التجارة الدولية.

فمثلا يتم تحقيق التوحيد الخارجي من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، ومن خلال مبادرة معهد روما لتوحيد القانون الخاص، من بين الموضوعات ذات الأولوية في مجال التوحيد القانوني مع المجتمع الدولي هو عقد البيع الدولي للبضائع وكان ذلك بمساهمة من الأمم المتحدة، وكانت نتائج تلك الجهود اصدر تشريع خاص بعقود البيع الدولي للبضائع، والتي سميت باتفاقية فيينا لعام 1980.

وفي مجال القانون الدولي الخاص أيضًا، تواجه أيضًا معضلة تنازع القوانين، أي أن هناك اختلافات قانونية في تحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات ذات الطبيعة الأجنبية، وخاصة في قواعد الإسناد حيث اتفق فقهاء القانون على توحيد قواعد التنازع و لا سيما أمام ازدياد العلاقات الدولية في مختلف المجالات، كل هذا بالطبع يتطلب مراجعة قواعد القانون الدولي من أجل مواءمة أحكامها.

أما بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية، فالمواءمة صعبة لأنها تتأثر بعادات وتقاليد وديانات كل بلد.

[1] عبد الرزاق بوضياف، محاضرات الأنظمة القانونية المقارنة موجهة إلى السنة الثالثة حقوق (عام + خاص)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2ص7.

ومع ذلك، تبدو مهمة مواءمة القوانين مهمة شاقة ومستحيلة إلى حد ما، لا سيما في مواجهة التنوع الثقافي والاجتماعي.

اليوم، تجاوز عدد القوانين السارية في العالم عدد الدول نفسها، خاصة وأن بعض الدول لم تقم بتوحيد القوانين التي تنطبق على أراضيها. [1]

وقد يحدث توحيد القوانين بين دولتين أو أكثر، إما من خلال السيطرة الإجبارية أو نقل القوانين من الدول الأجنبية، أو الاتفاق على تقليده وتطبيقه أو تعديله، و يكون التعديل بما يتناسب مع الظروف الوطنية.

كخلاصة لأهمية القانون المقارن فإننا نصل إلى النتائج التالية:

أ. لقد استطاعت الأنظمة القانونية المختلفة أن تقارب بين الدول ووصول إلى النتيجة النهائية ترضى جميع الأطراف.

ب. مكن جميع المجتمعات من حل مشاكلهم، وتقلصت الخلافات.

ت. يمكن من خلال الفقه المقارن معرفة درجة التوافق والاختلاف بين الآراء او ما يعرف منشأ اختلاف فقهاء القانون..

ث. تلعب دورًا هامًا في تطوير القواعد والمبادئ القانونية المشتركة.

ج. سمح بتقريب المدارس القانونية والحقوقية من بعضها وتقريبها من القوانين المختلفة، إذا لم يكن ذلك ممكنًا، فيرجح الأقرب إلى الحقيقة والواقع

المحاضرة الثانية: طبيعة القانونية للقانون المقارن وتقسيماته.

سنتناول في هذه المحاضرة مسالة أثارت جذلا واسعا حول القانون المقارن بين فقهاء القانون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي مسالة طبيعته القانونية، ثم نتطرق إلى التقسيمات تناولت القانون المقارن وهو ما وهو ما سنوضحه.

[1] زيتوني فاطمة الزهراء، مصدر سابق، ص 09

أولا: طبيعة القانونية للقانون المقارن

اختلفت الآراء حول طبيعة هذا القانون المقارن فهناك من يعتبره علما مستقلا بذاته هدفه توحيد وتحسين القوانين، وهناك من يعده مجرد طريقة توظف لتوضيح الحلول التي تواجهها القوانين وهناك آخرون يرون انه هو علم منهجي يهدف إلى دراسة القوانين واستخراج أوجه التشابه والاختلاف وترجيح بعضها عن بعض.

1 -الاتجاه الأول القانون المقارن علم

من دعاة هذا النظام كل من الفقهين سالي وأمير، اللذين يعتبران القانون المقارن علمًا تأسس بذاته ومستقل عن فروع القانون الأخرى، وحجته هي أن هدف القانون المقارن هو استنباط قانون مشترك عام بين الدول مناسب للحكم الإنسانية، والذي يسمونه قانون المشترك الذي ينسب إلى القانون الطبيعي أو ما نسميه القانون العام المشترك، حيث أنه يناسب كل مجتمع أن يضم درجة معينة من التحضر، فهو قانون دولي لأنه تتبناه جميع دول العالم، بغض النظر عن التأثيرات الإقليمية والمحلية. والخصائص الوطنية، وهو أيضا مثالي لأنه يلغ درجة عالية من الدقة والعدل ولأنه خلاصة مجموعة من القوانين.[1]

وقد تم تقسيم القانون المقارن إلى قسمين .

- **التاريخ القانوني:** يدرس هذا الجزء نشأة وتطور جميع الأنظمة واللوائح القانونية القديمة والحديثة.
- **القانون المقارن:**تم اعتماد هذا التقسيم من قبل الحقوقيين الفقيهان" تراد وسالي" " Trad and Sully"، لا سيما عند انعقاد مؤتمر باريس سنة 1900حول القانون المقارن ولقد قال الفقيه تراد بان " القانون المقارن علم مستقل يدرس

[1]مجيدي فتحي، مرجع سابق، ص 414.

النظام القانوني المطبق والعلاقة بين مختلف الشرائع القانونية في مختلف مراحلها الاجتماعية وهذا ما جعل القانون المقارن يتقاطع مع علم الاجتماع القانوني.[1]

2 -الاتجاه الثاني القانون المقارن طريقة ومنهج

لم يتطرق مؤتمر القانون المقارن الأول في عام 1900 إلى مسألة تعريف القانون المقارن وتسميته، في حين أن مؤتمر القانون المقارن الثاني الذي عقد في لاهاي عام 1937 وضع تعريفًا للقانون المقارن دون توضيح طبيعته، وقد تبنى الفكرة التي ترى ان القانون المقارن علم ومنهج الفقيه قوتريدج Quttridge في المملكة المتحدة بعد أن نشر كتابه "القانون المقارن: مدخل إلى طريقة المقارنة في البحوث القانونية " عام 1946، والذي اعتبر فيه القانون المقارن طريقة وأسلوب مقارنة عند تطبيقه في البحث القانوني، وبذلك يكون قد عارض الآراء السابقة التي تعتبر القانون المقارن علم، بل اعتبره طريقة وتقنية لدراسة الموضوعات المتعلقة بفروع القانون الأخرى.

لقد وجد هذا الرأي إقبالا كبيرا عند فقهاء القانون بمن فيهم البروفيسور الإيطالي أسكاريلي ودافيد الفرنسي سنة 1950 هذا الرأي الأخير اثأر جدلا واسعا حول وجهة النظر هذه.

3 - الاتجاه الثالث القانون المقارن علم وطريقة

على عكس الاتجاهين الأولين ، ظهر اتجاه ثالث في الوسط ، يحاول التوفيق بين الميل إلى رؤية طبيعة القانون المقارن كعلم منفصل اضافة إلى انه طريق ومنهج لدراسة القانون فهو يؤدي إلى المصالحة والتفاهم بين الشعوب من خلال مقارنة قوانينهم ووضع قواعد أو مبادئ مشتركة بينهم تجعلها ذات طابع مزدوج فيبدو علما في نطاق المقارنة بين الشرائع بعد تصنيفها إلى طوائف وعائلات كبرى تتميز بمناهجها ومركزها الجغرافي بحيث يمكن أن يتألف منها ما يسمى بالجغرافية القانونية فتناول مركزه الجغرافي وتطوره التاريخي ويقوم

[1] حميد شاوش، مرجع سابق، ص9.

بعد ذلك بالمقارنة ببيان الخصائص المشتركة بينهم تؤدي إلى بناء كامل من المعلومات الخاصة بالعناصر الأساسية لقوانين الدول المختلفة كما يلاحظ البعض أن المنهج والعلم مترابطان، حيث يبدو القانون المقارن علما حين يستعمل كوسيلة للمقارنة بين قاعدتين قانونيتين فهذه المقارنة تؤدي إلى تحصيل معلومات علمية جديدة مثل أصل وتاريخ القاعدة وبياناتها القانونية والتعرف على مصدرها ولا يختلف عنه العديد من الفقهاء ويقولون أن القانون المقارن: " علم يمهد السبيل لاستخدام الطريقة المقارنة" ويعتبره الأستاذ ليجي بأنه: "علم فتي لا يزال في مراحله الأولى التطويرية ".[1]

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا القول بأن القانون المقارن هو علم منهاجي يستهدف دراسة النظم القانونية لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف

يهدف استخدام مفهوم القانون المقارن لإجراء تحليل مقارن وتوسيع السمات الأساسية بين القوانين الدولية الكبرى للحصول على أفكار ونتائج جديدة ، والوصول إلى مبادئ وتفاهمات مشتركة بينها ، والبحث عن الاختلافات والتناقضات بين القوانين ، كل هذا تم من خلال الأساليب المقارنة كعلم، الذي يمهد لنا الطريق لاستخدام الأساليب المقار، حيث يتم استخدامه في مختلف مجالات القانون

أخيرًا، نستنتج أن الطريقة المقارنة لها ازدواجية، والتي من وجهة نظر علمية، تمهد الطريق لاستخدامها للكشف عن السمات العالمية الرئيسية وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

كما يمكن لمستخدم القانون المقارن أداء مهمته ببساطة وسهولة خاصة من لديه معرفة كافية بالقوانين التي تنتمي إليها القوانين التي تتم مقارنتها، من حيث تاريخها ووظيفتها وهيكلها القانوني.

[1] بوعمرة أسيا، مرجع سابق، ص 29.

ثانيا :التقسيمات الرئيسية للأنظمة القانونية الكبرى

لم يؤسس علماء القانون تصنيفًا موحدًا للأنظمة القانونية الكبرى ، ولكن ظهر تصنيف من أربعة أنواع هي:.

1 - **التقسيم الأول** :بالاعتماد على معايير تأثير القانون الروماني أو الجرماني في النظام القانوني للدولة، تم تقسيم الأنظمة القانونية إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى :تستند إلى التأثير الكبير للقانون الروماني وتشمل إيطاليا وإسبانيا

المجموعة الثانية : تقوم على أساس ضعف نفوذ القانون الروماني، وتمثل بريطانيا وروسيا.

المجموعة الثالثة : تقوم استنادًا إلى التأثير المتساوي للقانون الروماني والألماني وتشمل فرنسا وألمانيا وسويسرا سويسرا يلاحظ أن هذا التصنيف اعتبر انجلترا من بين الدول التي تعتمد القانون الروماني ولو بدرجة ضعيفة، رغم أنها مصدر نظام الكومن لو " الانجلوسكسوني" كما أنه حصر التصنيف في أوروبا.[1]

2 -**التقسيم الثاني** :اعتمد هذا التصنيف على استخدام مصطلح العائلة، وقسم العالم إلى أربع عائلات.

العائلة الأولى :العائلة الروماني الجرماني، المشتق من القانون الروماني والعادات الجرمانية، يشمل المجموعات الجرمانية المجسدة في القانون الألماني ، ويشترك في المبادئ مع اختلافات طفيفة، يشمل هذا النظام إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا، وينطبق الشيء نفسه على بعض البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

العائلة الثانية: عائلة القانون المشترك أو القانون العام (الكومن لو)، ظهر هذا النظام في إنجلترا وتبنته الولايات المتحدة ومجموعة الكومنولث، ويشترك مع القانون الأمريكي في المبادئ على الرغم من وجود اختلافات بينهما.

[1] بن سعيد موسى ، محاضرات في القانون المقارن، مقدمة إلى طلبة أولى ماستر شريعة وقانون، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2020/2019، ص13.

في هذه الأسرة، القضاء هو المصدر الرئيسي للقانون، فالأحكام القضائية الصادرة عن جهات عليا هي التي تنشئ القانون، والقواعد القانونية لهذا النظام تنبثق من الواقع وتنظم السلوك الفردي، وعليه فالبحث في نظام الكومن لو ينطلق من الخاص إلى العام[1].

العائلة الثالثة : تشمل هذه العائلة جميع القوانين الاشتراكية.

العائلة الرابعة: عائلة منفصلة بحد ذاتها تشمل النظام القانوني الإسلامي(الشريعة الإسلامية)، والقانون الهندي، وقانون الشرق الأقصى، والقانون الصيني، والقانون الياباني، ولا تشكل عائلة متحدة

العائلة الخامسة : عائلة الشريعة الإسلامية :ينظر إلى الشريعة الإسلامية كنظام متكامل يغطي الجوانب الدينية والدنيوية للفرد والمجتمع والأمة إلاأن الفقه الغربي والمسيحي يعتبرها نظامًا شرعيًا قديمًا.

3 -**التقسيم الثالث:** يقسم النظم القانونية إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى : تضم هذه المجموعة الأنظمة الغربية أنظمة مستنبطة من الدين المسيحي دون أن يكون هذا الدين مصدرا مباشرا للقانون.

المجموعة الثانية: تتشكل من الأنظمة الاشتراكية، أي الأنظمة ذات الميول العلمانية

المجموعة الثالثة: تمثل في الأنظمة الدينية، بما في ذلك الشريعة الإسلامية، والقانون الكنسي، والقانون الهندي.

4 -التقسيم **الرابع** :يقسم هذا التصنيف النظم القانونية المقارنة إلى مجموعتين.

المجموعة الأساسية :تشمل النظام القانوني الرومانوجرماني والكومن لو والنظم الاشتراكية.

المجموعة الثانوية: تتشكل من الأنظمة الدينية، وأنظمة العالم الثالث.[2]

[1] بن سعيد موسى ، مرجع سابق، ص13.

[2] بن سعيد موسى ، مرجع سابق ، ص14

المحاضرة الثالثة: مقتضيات تطبيق الأنظمة القانونية المقارنة

سنتطرق في هذه المحاصرة إلى أساليب وصور المقارنة أولا ثم إلى مراحل المقارنة ثانيا

أولا: أساليب وصور مراحل المقارنة

1 أساليب المقارنة

البحث المقارن هو مجموعة من الأساليب التي يمكننا إتباعها لإكمال دراسة قانونية معينة، ولكل طريقة من هذه الطرق خصائص تميزها عن غيرها لأن هذه الخصائص تجعلها قابلة للتطبيق على مواضيع معينة ولا تنطبق على بعض مواضيع ويمكننا أن نعدد طرائق المقارنة التي اتبعها الباحثون خلال تكوين القانون المقارن، حيث تنقسم الطرق المقارنة إلى أربعة طرق هي: طريقة المقابلة، والمقاربة المضاهاة، والموازنة المنهجية، و المقارنة الأفقية والمقارنة العمودية.

- **أسلوب المقابلة**

تعرف بالمقارنة بالمجانبة، أي أن الباحث يضع أحكام قانون معين تتعامل مع الموضوع جنبًا إلى جنب، في مقابل بعضها البعض، حتى يتمكن الباحث من فهم أوجه التشابه والاختلاف بين النصوص،[1] وهذه الطريقة كانت تم اعتماده في أواخر القرن التاسع عشر وما قبله، حيث أن البلحث إذا أراد شخص دراسة موضوع معين من عدة قوانين، فسوف يستخرج منها الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع ويضعها جنبًا إلى جنب لمعرفة الاتفاق والخلاف بينها وقوانين بلاده. على سبيل المثال، إذا كان يرغب في دراسة موضوع مصادره القانون الجنائي، فيجب عليه أن يأخذ المادة الأولى من قانون الجنائي في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري والمقارنة بينهما.

[1] مجيدي فتحي، مرجع سابق، ص 416.

- **أسلوب المحاكاة (المضاهاة)**

يُعرف أيضًا باسم بطريقة المعارضة ، وتقوم هذه الطريقة على العكس من الطريقة السابقة على بيان أوجه الاختلاف بين منهجين متمايزين بالبنية الاقتصادية مثلا كالمنهج الروماني الجرماني والمنهج الأنجلو أمريكي من جهة والمنهج الاشتراكي من جهة أخرى، فهذه الطريقة تستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما وتكون بينهما الكثير من الاختلافات، ويبدو أنها لا تصلح عند المقارنة بين عدد كبير من نصوص القانونية ، فهي تستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تتضمن مواضيع محددة، كالمقارنة التي تجرى مثلا في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين إحداهما اشتراكية والأخرى رأسمالية[1].

- **أسلوب الموازنة المنهجية**

تعرف أيضًا باسم "المقارنة المنهجية " والموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، فالطرق السابقة تقوم على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه أو تباين بين عدة قوانين، أما طريقة الموازنة فإنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف، في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون بعد استعراضنا مختلف طرق المقارنة المعتمدة في البحوث القانونية، نشير إلى أن كلا من طريقة المقاربة أو المضاهاة، وكذلك الموازنة المنهجية هي طرق تخرج من دائرة القانون المقارن الوصفي والنظري، لتشكل الطرق الأساسية في القانون المقارن التطبيقي، حيث تصل بالبحث إلى نتائج عملية وعلمية من شأنها أن تؤسس لنظرية أو قاعدة جديدة، ولعل أهم طريقة من طرق المنهج المقارن هي طريقة الموازنة أو المقارنة المنهجية.

[1] عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي في التشريع، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، سبتمبر 2018، ص62

- **أسلوب المقارنة الأفقية والمقارنة العمودية**

- **المقارنة الأفقية** :وهي المقارنة التي تكون بين قانونين متباعدين في المكان كمقارنة بين قوانين مختلفين في بلاد مختلفة مثلا بين الجزائر واليابان.
- **المقارنة العمودية:** وهي المقارنة المتباعدة في الزمان كالمقارنة بين بقوانين حديثة مع قوانين قديمة شرط أن تكون لها صلة بمصدرها للقانون الحالي.[1]

2 - صور القانون المقارن

تأخذ قوانين المقارنة ثلاثة صور اعتمدها مستخدمو المقارنة لإجراء أبحاثهم.

- المنهج الوصفي المقارن :يقصد به عرض قانوني أو أكثر الهدف منه توضيح الفرق بينهما ولا سيما القوانين الأجنبية.
- القانون المقارن التطبيقي :يهدف هذا النوع إلى تحقيق هدف عملي يتجاوز جمع المعلومات وجمعها بين القوانين المماثلة، بل تحليل القوانين التي تتم مقارنتها لاستخلاص استنتاجات جديدة.
- القانون المقارن المجرد :يهدف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في المجال القانوني، ويطلق عليه الفقيه القانوني "رابيل " المقارنة البحثية، ولا يوافقه على هذا الأسلوب بعض الفقهاء لأنه يعتمد على المقارنات فقط للحصول عليها.

ثانيا: مراحل المقارنة المنهجية

من أجل الحصول على نتائج دراسة مقارنة ناجحة، يجب أن تمر المقارنة عبر بثلاث مراحل أساسية هي:

[1] بوعمرة أسيا، مرجع سابق، ص 32

1 - اختيار عينات مقارنة

هناك عدد كبير من القوانين الأجنبية التي حتمًا تعالج حل أي مشكلة قانونية، مهما كانت دقيقة، ناهيك عن الاختلافات اللغوية والاصطلاحية بينها، والهياكل القانوني والاختلاف الثقافي، وبالتالي فإن المشكلة الأولى التي يواجهها الباحثون في الدراسات المقارنة هي كيف يتم اختيار العينة المقارنة، لذلك يجب على الباحثين اختيار بدقة القوانين الأجنبية لمقارنتها بأهداف محددة مثل تحسين الأنظمة القانونية المحلية، فهي لا تؤكد فقط قدرة الباحثين على النقل ومراجعة النصوص والقوانين وتجميعها بل تعمل على تحسين النظام القانوني المحلي لقد أثيرت العديد من الأسئلة حول المواصفات المطلوبة من القانون المقارن، حيث جادل البعض بأن المقارنات لا يمكن أن تحدث إلا بين القوانين المتشابهة ثقافيًا وحضاريا، والبعض ينص على المقارنة يجب أن تكون بين قوانين الأسرة الواحدة ، والبعض الآخر يرى أن فتح مجال المقارنة يجب أن لا يستند إلى ما سبق ، هذا ما سيتم توضيحه من خلال العناصر.

- **المقارنة بين قوانين الدول المتقاربة حضاريا:**

اختلفت الآراء حول معايير اختيار العينة، فقد اقترحت الفقيه سالي فكرة مقارنة قوانين الدول المتحضرة، والتي يمكن من خلالها استخلاص قانون عام مشترك في هذا الصدد، اقترح الفقيه الفرنسي ايسمن Esmin تصنيف القوانين في شكل عائلات قانونية.

كما يجب على الباحث المقارن أن يختار موضوع المقارنة، والأفضل اختيار طريقة للمقارنة حتى لا يتسع الفرق بين قانون الدولة المتحضرة وقانون الدولة البدائية، يجب أن يكون القانون المراد مقارنته متقاربة من الحضارة.[1]

[1] عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص62

المقارنة بين قوانين العائلة القانونية الواحدة:

يرى بعض الفقهاء، بمن فيهم لامبرت، انه لا يمكن للقانون المقارن أن يصل إلى القانون العام مشترك للبشرية جمعاء، وإنما هدفه الحصول على قانون العام للأمم التي تتشابه في المدنية والحضارة، لذلك اقتصرت الدراسات المقارنة إن دراسة مقارنة للقانون يجب ان تقتصر على الشعوب المتحضرة والمتشابهة، ولقد أنجزت دراسة مقارنة للقانون الروماني الجرماني المشتق من القانون الروماني والعادات الجرمانية ، ووظف فيها طريقة المقارنة المنهجية.

- **مقارنة بين قوانين في عائلات قانونية مختلفة:**

حث العدد من فقهاء القانونيين، بمن فيهم الفقيه لامبرت، الذي غير رأيه، حيث دعوا إلى استحداث قانون تعاوني مشترك في مجالات العلاقات التجارية، وتحدثوا عن هذا الاتجاه الجديد في مؤتمر عام 1932 في أكاديمية لاهاي للقانون المقارن، وكان السبب في ذلك توسيع نطاق المقارنة بين قوانين المجموعات المختلفة وهو ما يخدم التقارب بين دول أوروبا الغربية ودول الكومن لو، معتبرين أنها دول لها قاعدة اجتماعية واقتصادية مشتركة، بأهداف واضحة، وهو الوصول إلى حل عملي مشترك في نطاق القانون الاجتماعي وقانون التجارة الدولي وقانون النقل البري والحماية البحرية وحماية الملكية الصناعية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما بدا التأسيس لفكرة التعايش السلمي بين شعوب جميع البلدان.[1]

على ضوء ما سبق، نلاحظ أنه نستطيع المقارنة حتى بين عائلات قانونية مختلفة ضمن القواعد الأساسية، بشرط أن يفهم الباحث تصنيف القوانين والمجموعات القانونية التي تنتمي إليها، وأن طبيعة الموضوع تلعب دورًا حاسمًا في توسيع أو تضييق في مجال المقارنة،

[1] عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص64.

حيث لوحظ أن البحث في مجال التجارة الدولية والقضايا ذات الصلة يمكن توسيعه وهناك موضوعات تضيق مجال المقارنة.

2 تحديد مستويات المقارنة المنهجية.

بمجرد تحديد عينة المقارنة، يجب على الباحث تحديد مستوى المقارنة، لأنه لا يمكن الاكتفاء بالبحث التفصيلي بمجرد تصنيف النصوص جنبًا إلى جنب.

كما يجب على الباحث أن يجد أوجه تشابه على مستوى المصطلح، وبعض شروط الضغط والتخفيف، وما إلى ذلك، ومن ثم تحديد المقارنة على أساس هذا التحليل الأولي لمستوى النص، حتى يتمكن لاحقًا من التوصل إلى النتائج المرجوة التي تكون عملية واضحة ومنتظمة بدلاً من البقاء عند هذا المستوى، وبذلك يكون الباحث أكمل الجزء الأول المتمثل في مرحلة التحليل.[1]

بعد عملية تفكيك النصوص وتحليلها ، يدخل الباحث إلى مرحلة التوليف والتركيب، والتي تضمنت أيضًا مستويين، الأول دراسة النظام القانوني الذي احتوى على هذه القاعدة، والثاني يتعلق بمسار القانون الأجنبي بأكمله.

3 استخراج نتائج المقارنات المنهجية

تبدأ مرحلة التحليل بالكشف عن العلاقة بين بعض عناصر قانونين أو أكثر، وهي عملية تسمى المقارنة الجزئية، لإصدار حكم بتقييم نهائي غير متحيز لاختلافاتهم وأسبابهم.

يمكن للباحث بعد ذلك أن يوجه نتائجه وفقًا للغرض من مقارنته المنهجية، إذا كان الغرض هو توحيد القانون بين البلدين، فإنه بذلك يحدد القواعد المشتركة، وكذلك يحدد مكان الاختلافات ولماذا، وكيفية التخلص منه، وصولا إلى مرحلة توحيد النصوص، الذي هو مستبعد حاليا بسبب عوامل الخصوصية ومعوقات السيادة الوطنية.

---

[1] عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ، الجزائر ، سنة 2011، ص ص 29 .30

ولكن إذا كان الغرض هو تحسين النصوص الداخلية، بالاعتماد على خبرة الرواد في مجال ما في البلدان المتقدمة، يجب على الباحث المقارن أيضًا أن يشير إلى القواعد المشتركة، وما هو منشود فيه في القوانين الأجنبية والمحلية والنصوص المراد مراجعتها بصياغة جديدة، لأن العديد من الدراسات المقارنة تكون غير مكتملة في هذه المرحلة النهائية، لان الباحثين ويكتفون بتوصيات عامة، لذلك حتما سيتم إعادة مراجعتها وصياغة هذه النصوص.

المحاضرة الرابعة:أحكام المقارنة.

للمقارنة القانونية احكم مختلفة سوف نتناول فيها متطلبات المقارنة أولا ثم مقومات المقارنة ثانيا :

أولا: متطلبات المقارنة القانونية المنهجية

حتى يتمكن الباحث القانوني من تحقيق أقصى فائدة من البحث المقارن، باستخدام الأساليب المقارنة، فإنه يحتاج إلى مجموعة من المكتسبات القبلية، التي تعد احد الركائز المقارنة المنهجية والعنصر الأساسي هو الإلمام والتمكن من فهم واستيعاب القانون الأجنبي، والعوامل المؤثرة في تكوينه.

1 -معرفة الباحث المقارنة بالقانون الأجنبي

الدراسات المقارنة الحالية هي في الغالب دراسات مقارنة أفقية، حيث تتم المقارنة عادة بين القوانين الوطنية بالقوانين الأجنبية، أما الدراسات العمودية، فإنها تقع عادةً بين قوانين وطنية التي هي في متناول الباحث وتسهل الإحاطة بالمقارنة مع القانون الأجنبي، مثل المقارنة بين القوانين القديمة والجديدة في نفس البلد لإظهار العلاقة بين هذه القوانين لإظهار أوجه التشابه كمقارنة التي قاما بها لكل من الفقيهان الإنجليزيان بوكلاند، آر ماك ناير، بين القانون الإنجليزي والقانون الروماني.[1]

[1] عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص49.

2 لغة الباحث

بالإضافة إلى ما سبق، بالنسبة للدراسات المقارنة للقوانين بنفس لغة الباحث أو بلغة مختلفة، فإن صعوبة البحث المقارن ستزداد حتمًا إذا كانت القوانين الأجنبية بلغة مختلفة. حتى عند مقارنة القوانين باللغات الموحدة، مثل المقارنة بين قوانين الدول العربية، يجب على الباحثين الانتباه إلى معنى الكلمات: كما يجب على الباحثين محاولة استخدام مصطلح ذي معنى واضح، كما يجب أيضًا تجنب الأسماء غير الحقيقة، على سبيل المثال نجد العديد من البلدان تدعي أنها ديمقراطيات، لكنها ليست كذلك

أما إذا كانت الدراسة عبارة عن دراسة مقارنة بين القوانين المختلفة في لغتهم ، فإن صعوبة مقارنة المصطلحات تصبح أكثر صعوبة، حيث قد يجد الباحث مصطلحات ليس لها مرادفات في قانونه، وبعضها منتشر كما هو، وبعضها يعدله الباحث حسب قانونه أو مصطلحات لغته، وهذا الشيء لا يعمل في كثير من الحالات، لنأخذ مثالاً على خطأ في الترجمة الحرفية، كما فعل باحث بريطاني عند ترجمة كلمة "Bâtiment" المذكورة في القانون المدني الفرنسي، كلمة "Warship" التي تعني سفينة عسكرية، ومع ذلك فإن كلمة "Bâtimen"، على الرغم من أن أحد دلالاتها هو السفينة، إلا أنها في نص المقارن أعلاه تعني بناء

في أمثلة الترجمات التي تحمل نفس المصطلح ولكن بمعاني مختلفة، على سبيل المثال، أن ترجمة عبارة Commun Law تم نقلها إلى الفرنسية "Droit commun" والعربية إلى القانون العام أو القانون المشترك. على الرغم من أن هذه التعبيرات هي نفسها من حيث ترجمة اللغة، إلا أنها مختلفة في المعنى. [1]

[1] عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص50

3 آليات وأدوات الترجمة

لقد وفرت لنا التكنولوجيا الحديثة فرصة كبيرة لنشر اللغة، وسمحت بترجمة أي نص أو قانون نريده إلى لغات مختلفة من خلال برامج الترجمة الفورية مثل Google Translate، ولكن هذه الترجمة غالبا ما تكون غير دقيقة، وقد يكون للكلمة معانٍ متعددة، لذلك يجب على الباحثين التحقق من الترجمات والمصطلحات، لان مثل هذا العمل، غالبًا ما تخرج النص من معناه التشريعي أو التنظيمي.

4 معرفة الهيكل البنيوي للقانون الأجنبي.

لا ينبغي للباحث التوقف عند حدود دراسة النصوص القانونية، بل يجب عليه أن يفهم هيكل القانون الأجنبي الذي يريد توظيفه في المقارنة من حيث تقسيمه وأصله وتطبيقه في الميدان ويمكننا ان نعطي مثال عن ذلك في أنظمة الكومن لو، اين يتم التقاضي السلطة التنفيذية على قدم المساواة مع الأفراد، على عكس ما هو موجود في أنظمة التي تتبنى القضاء المزدوج التي تجعلها قضاء متخصص، مثل الجزائر ومصر اقتداء بالنظام القضائي الفرنسي لأن نظام كومن لا يعرف فرقا بين أن القانون العام والقانون الخاص.

5 ميول الباحث والقوانين الوطنية

على الباحث المتخصص في المقارنة بين الأنظمة التحلي بالحياد عند دراسة القانون الأجنبي، لان لكل قانون أي دولة خصائص معينة ولا يستعمل نفس الأسلوب عند المقارنة بين قوانين وطنية، وإلا فإن دراسته ستؤدي إلى نتائج غير دقيقة،على سبيل المثال يجب على الباحثين في القانون الإنجليزي الرجوع إلى القرارات القضائية (السوابق القضائية) لأنها مصدر مهم لهذا القانون، بينما تعتبر ازدواجية القضاء مثلا فرنسا، ليست سوى مصدر للتفسير.[1]

---

[1] بحث بعنوان "القانون المقارن والمنهج المقارن في الدراسات القانونية"، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، متاح على الربط التالي : https://www.mdrscenter.com/ اطلع عليه يوم 2022/09/21 الساعة 12 و22دقيقة

وعليه، لا يمكننا الاعتماد على القانون المحلي لفهم القانون الأجنبي، وإلا فسيكون من الصعب على الفقهاء الفرنسيين أو الجزائريين أن يفهموا أنه لا توجد جريمة ثلاثية مقابلة (جناية ، جنحة ، مخالفات) لأنه لا يوجد هذا التقسيم في القانون الإنجليزي.

من المستحسن أن يرجع الباحث في القوانين الأجنبية إلى الموسوعات وما شابهها، ثم الأحكام القضائية، فيما يتعلق بالقوانين الغربية، كما يمكن للباحث الرجوع إلى للمعاهدات" Les Traités" على ضوء المعلومات والمبادئ العامة التي تحتوي عليها، والتي من خلالها يمكننا تحديد الهيكل القانوني للنظام.

6 إطلاع الباحثين على العوامل المؤثرة في بناء القوانين الأجنبية

القانون المقارن والمنهج التاريخي، يشتركان في عناصر التي تؤثر على تشكيل القواعد القانونية، في حين أن الوصف الزمني لمركز قانوني أو تطوير قاعدة قانونية معينة لا يعتبر تطبيقاً للأسلوب التاريخي، لأنه يسلط الضوء على الظروف المحيطة بظهور القاعدة القانونية، وكيفية تطويرها ومن أجل فهم النص القانوني بشكل أكثر دقة، من الضروري دراسة البيئة مع مراعاة الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع من أجل استيعاب مفهوم النص القانوني بشكل أكثر دقة، من الضروري دراسة البيئة التي تم إنتاجه منها، لأن القانون مشتق من بيئته ، والقواعد القانونية ليست سوى تعبير عن الإرادة المجتمعية، لأنه حسب التجارب فقد فشلت الكثير من القوانين خارج بيئتها من أمثلة ذلك فشل عند تطبيق النظام الرئاسي في المكسيك، حيث أردت استنساخ التجربة الدستورية الأمريكية في النظام الرئاسي، فمن الواضح أنه فشل في المكسيك في تطبيق النظام الرئاسي كان سببه اختلاف صلاحيات السلطات الحاكمة وعادات المجتمع وطبيعة الاقتصاد وغيرها من العوامل التي قد تحول دون التطبيق النظام الرئاسي.[1]

---

[1] بحث بعنوان "القانون المقارن والمنهج المقارن في الدراسات القانونية"، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، مرجع سابق.

7 فهم العوامل التاريخية المؤثرة في تشكيل القانون الأجنبي.

لفهم القانون الأجنبي بشكل أفضل، يجب على الباحثين التركيز على العديد من العوامل، من أهمها العامل التاريخي، وتتضاعف أكثر أهميته في الدراسات المقارنة الرأسية.

اما على مستوى البحث المقارن الأفقي، فيمكن فهم النصوص القانونية وبالرجوع إلى الأسباب التاريخية المحيطة بالمجتمع وحينها يمكننا إدراك وفهم أسباب الاتساق والاختلاف بين القوانين، بل هناك من القوانين ما يصعب فهما بينما لا يمكن فهم بعض النصوص إلا من خلال الرجوع إلى التاريخ. المصاحب للإصدار تلك القوانين، وعلى سبيل المثال، إذا أردنا أن نعرف أسباب استقلال الإداري عن القضاء العادي، يجب أن نعود إلى المصادر الأصلية التاريخية لهذا القضاء المتخصص، لذلك يجب أن نعود إلى البلد الذي نشا فيه القضاء الإداري وهو فرنسا ونتفحص في أسباب الخلاف بين الملك لويس والنبلاء، والذي كانت نتائجه سقوط النظام الملكي الفرنسي ونشأة أول الجمهورية في فرنسا، هذا ما احدث خلافات عميقة بين الهيئة الحاكمة الجديدة.[1]

و من الملاحظ انه لا يظهر في قوانين الأحوال الشخصية المختلطة في العديد من البلدان ذات التنوع المذهبي أو الديني، مثل مصر ولبنان. بل تتعدى المشكلة أحيانًا التقيد بتعاليم على أخرى داخل نفس الدين (سني – شيعي ، مالكي – حنفي ... إلخ)، لذا فإن القوانين التي تنظم الأسرة هي تمييزه عن بقية القوانين، سواء كانت تتعلق بقانون تنظيم المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد، أو الزواج و الطلاق وغيرها من القوانين.

وحتى يحقق القانون مراده على الباحث أن يهتم برأي الأغلبية في المجتمع لأنه في حالة تطور مستمر وعليه إن يحترم خصوصية كل مجتمع حتى يكمن أن يطبق على ارض الواقع وكمثال على تأثير العوامل الاجتماعية ،نجد سلوك مدمني المخدرات يتشابه على الرغم من اختلاف المجتمع الذي يعيش فيه المدمن، فإن القوانين المختلفة تتعامل معه بطرق مختلفة

[1] عصام نجاح، مرجع سابق، ص 32.

اعتمادًا على كيفية فهم المجتمع له، حيث رآه البعض على أنهم ضحايامرضى يجب معالجتهم وهناك من يرى أنهم عبئًا على المجتمع ومصدرًا للآفات الاجتماعية. بل هو سبب وجود مجرمين أكثر خطورة، مثل تجار المخدرات ومنتجيها، لذلك يجب توقيع اشد العقوبات بالمقابل نجد المجتمعات الأخرى تسمح بتعاطي المخدرات، على غرار تقنين استهلاك الكحول، أو تتعامل معهم على أنه حرية شخصية.

وعليه يعتبر العامل الاجتماعي من اكبر العوامل تأثيرا على تكوين الأساس القانوني المنظم لسلوك الفرد في المجتمع. [1]

ولتقييم القانون وجب النظر فيما مدى فاعليته على ارض الواقع ومدى نجاحه في تنظيم أو الحد من الظاهرة التي تناولها على سبيل المثال، إذا كان القانون المعني بالمقارنة ينتمي إلى الأسرة القانونية الاشتراكية، فيجب أن يفهم الباحث الأيديولوجية القائمة على مبدأ الملكية الجماعية وسياسة التخطيط المركزي، إذا ما تم المقارنة مع نظام الشريعة الإسلامية، حيث يجب على الباحث دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية وتقاليد العائلة والمجتمع الإسلامي الأمر نفسه ينطبق على بقية القانون والعائلات القانونية الأخرى .

3. فهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تشكيل القانون الأجنبي

فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، فإن تأثيرها يزداد أو ينقص مع درجة تدخل الدولة في تنظيم السياسة الاقتصادية للبلد، لان النظام اللبرالي أو الاشتراكي قاما على أساس اقتصادي ثم انتقلا إلى نظامً قانوني ينظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع.

اليوم يمكننا أن نرى بوضوح مدى تأثير العوامل الاقتصادية على تشكيل القواعد القانونية من خلال التعامل مع بعض المصطلحات القانونية مثل محل التراع والحماية القانونية، الركن المادي والمعنوي، لأن هناك العديد من القوانين التي لم تكن لتتواجد لولا تأثير هذا العامل الاقتصادي، ونأخذ على سبيل المثال المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، فإلى

[1] عبد الحليم بن مشري،مرجع سابق، ص 56

وقت قريب كان المشككون في هذا النوع من المسؤولية، لا يرون أي داع أو طريقة لتسليط العقوبات الجزائية على الأشخاص المعنوية، غير انه وبفعل الممارسة الميدانية تم اللجوء إلى تجريم ومعاقبة هذه الهيئات الاقتصادية، باستحداث عقوبات تشبه تلك التي تطبق على الأفراد، مثل عقوبة الحل بما يقابل (الإعدام)، أو التوقيف المؤقت عن ممارسة النشاط (الحبس).

المحاضرة الخامسة: مقومات المقارنة المنهجية.

من أجل إتباع هذا الأسلوب بطريقة فعالة وناجحة فيجب التعمق وفهم واستيعاب الشامل للقانون الأجنبي، وإدراك أحكامه، ومعرفة بنيته وتصنيفاته وأصوله، ومن ناحية أخرى، التحقيق في العوامل المختلفة التي تؤثر على تشكيل القانون الأجنبي، ومعرفة قانون الدولة الأجنبية المراد مقارنة قوانينها ويجب أن يكون لدى الباحث اطلاع شامل بقانون الدولة الأجنبية التي تتم مقارنتها، ولا يقتصر الأمر على المعرفة ضوابطه وحدوده، بل يجب فهمه وتحليله، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال تحديد النطاق والموضوع والأهداف المقصودة من الدراسة المقارنة، والفهم الكامل للعناصر المكونة للقانون الأجنبي، وعليه يجب أن يكون الباحث على الدراية الكاملة بالظروف الكامنة وراء الأنظمة القانونية التي تتم مقارنتها، وتستند هذه العملية إلى مجموعة من العوامل هي :

1 – العوامل التاريخية .

خلال القرن التاسع عشر، انتشرت الدراسات المقارنة وتوسعت واتسمت بالمراجعة التاريخية للتطورات القانونية في إطار التحسين الأفكار، والتي كانت الدافع الرئيسي لظهور القانون المقارن، كما ساعدت قوانين الشعوب الخلف على رسم خريطة للسيرة التاريخية للتقدم البشري مقابل أعراف القبائل الأصلية، والتي غالبًا ما ساعدت الفقهاء على فهم قوانين الشعوب الأكثر دقة.

2 - العوامل السياسية .

يرجع الفضل في نشأة القانون المقارن إلى النظم السياسية المقارنة التي كانت تنظم الحياة السياسية في الدول مثل النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والقوانين والتي تنظم نظام الحكم مثل قانون الانتخابات والقانون الدستوري والقوانين المتعلقة بتنظيم الحريات وتحفظ الحقوق وعند المقارنة بين قوانين الدول تظهر الاختلافات وتحد المفاهيم القانونية

ومن خلال هذه الممارسة يقدم النظام ديمقراطي نموذجا لحكم الشعب لان مصادره التشريعية من نتاج الهيئة التشريعية وتسمح بنطاق أوسع من الحريات، أما بالنسبة للأنظمة غير الديمقراطية، فإن التشريع يتماشى مع إرادة الطبقة الحاكمة، أي سن قوانين تقيد الحرية، لأنهم يعتقدون أن الحرية تهديد للنظام، والنظام هو الأكثر أهمية.[1]

3 - العوامل الإقتصادية.

يختلف تأثير العوامل الاقتصادية على القانون وفقًا لمدى تدخل الدولة في تقييد الحرية الاقتصادية أن الحرية الاقتصادية في السوق هي حرية تمارس وفق تنظيمات معدة مسبقا وليست حرية مطلقة وهي حرية تخضع لمراقبة لاحقا، الأصل الأول هو الحرية المتاحة للأفراد في ممارسة حياتهم الاقتصادية في السوق، والأصل الثاني هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكل منهما يكمل الآخر ولكل اختصاصه؛ لأنّه إذا عجز الأفراد عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الذي يتطلبه المجتمع كمد خطوط السكك الحديدية أو إقامة المصانع الثقيلة كالحديد والصلب، أو لم يرغب الأفراد عن القيام ببعض النشطة الاقتصادية التي لا تحقق لهم ربحا كتعمير الريفية أو الصحراوية.

[1] زيتوني فاطمة الزهراء، مصدر سابق، ص13

4 - العوامل الاجتماعية.

القاعدة القانونية هي القاعدة التي تلزم الجميع بتطبيقها، كما تساهم في جعل النص القانوني قيد التنفيذ، فالقانون هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الحياة والعلاقات بين الأشخاص في المجتمع فهي لها تأثير هذا على الدين والعادات والتقاليد والثقافة. لغة.... كمل يجب دراسة السياق الاجتماعي الذي يطبق فيه القانون، لأن نتائج تطبيق القانون في مجتمع المحافظ التقليدي المتدين تختلف حتما عن تلك الخاصة مجتمع علماني متحرر من أية قيود.

تبدأ عملية المقارنة بين القانونين بتقسيم النصوص الأجنبية من قبل الباحثين، أي تفكيك القواعد القانونية الأجنبية إلى أجزاء، ثم دراسة النظام الوارد في القواعد القانونية، ثم دراسة منهج القانوني الأجنبي بأكمله.

على سبيل المثال، إذا قارن المرء قوانين الجزائر وفرنسا فيما يتعلق بقضايا الحضانة، فإنه يتعامل أولاً مع القواعد القانونية للقانون الأجنبي الذي ينظم الحضانة والحالات المستمدة منها، ثم يتحول إلى القانون الآسرة الجزائري، وعندها تظهر له المراكز القانونية لحالات الحضانة، مثل الأطفال بالتبني، والأطفال غير الشرعيين.

وهذا ما يسمى بالانتقال من جزء إلى الكل، لذا فإن فهم الباحث قانون الأسرة لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعدى إلى فهم طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة قبل وبعد الزواج، ومن ثم العلاقة بين الآباء والأطفال.

ثم الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين القانونين، ثم استنتاج الحقائق واستخلاصها، والاستفادة منها في إنتاج قانون يمنح الحقوق إلى جميع الإفراد.[1]

[1] زيتوني فاطمة الزهراء، مصدر سابق، ص14

المحاضرة السادسة: تطور الأنظمة المقارنة.

في هذا الموضوع الخاص ، سنناقش التطور التاريخي للأنظمة المقارنة من العصور القديمة إلى العصر الحديث.ثم سنتطرق إلى طرق ومراحل المقارنة

أولا: التطور التاريخي للدراسات القانونية المقارنة:

سنتناول حركية القانون المقارن عبر التاريخ بداية من العصر القديم إلى العصر الحديث

1 -مرحلة ركود الدراسات المقارنة:

تشمل دراستنا للأنظمة المقارنة من بداية النظام القانوني المقارن لبلاد الرافدين إلى أواخر العصور الوسطى.

- **النظم القانونية المقارنة في بلاد ما بين النهرين**

أقدم قانون مكتوب توصل إليه علماء الآثار هو القانون العراقي القديم، لذلك يعتبر المجتمع العراقي القديم أول مجتمع بشري يعيش تحت ظل القانون وترك لنا بعض معالم ذلك القانون.

ظهرت العديد من الأنظمة في بلاد ما بين النهرين، بما في ذلك قانون(أور نمو) ، وهو أقدم قانون تم اكتشافه على الإطلاق، ليس فقط في العراق ولكن في تاريخ العالم. وقد سبق هذا القانون شريعة حمو رابي بثلاثة قرون، كما ظهر أيضا قانون (لبت عشتار) الذي سبق شريعة حمو رابي بأكثر من مائة وخمسين سنة، كما تم سن قانون أشنونا حوالي عام 1930 قبل الميلاد ، وهو متقدم على قانون حمو رابي بحوالي قرنين من الزمان.[1]

يعد قانون (حمو رابي) أهم وثيقة قانونية تم اكتشافها على الإطلاق، على الرغم من اكتشاف قوانين أخرى تم تطويرها قبل مئات السنين، وهو القانون الوحيد الذي وصل في شكله الأصلي، وبالتالي فهو محور تركيز رئيسي لبحوث التاريخ القانوني في بلاد ما بين النهرين.

---

[1] ميمونة سعاد، محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية السنة الأولى،جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية : 2020/2019، ص11

يعد قانون الملك حمو رابي من أشهر الرموز والمدونات التي عرفتها حضارة بلاد ما بين النهرين بداية من 1728إلى 1686 قبل الميلاد.

وهو يختلف عن القوانين القديمة التي سبقته في أنه وحد العادات والأعراف والقوانين خاصة تلك المتعلقة الأحوال الشخصية، لذا فإن قانون حمورابي، على الرغم من بساطته، هو نتاج بحث قانوني مقارن على الرغم من بساطتها[1]

- **النظام القانوني المقارن في مصر القديمة**

تعتبر مدونة بخوريس هي واحدة من أهم المدونات المعروفة من مصر القديمة (718-712) قبل الميلاد، لقد تأثرت هذه المدونة بشدة بقانون حمورابي، خاصة في مجال العقود المالية.

- **النظام القانوني المقارن عند اليونان**

يعد كتاب أفلاطون بعنوان " حوار حول القوانين" أحد أهم الدراسات القانونية المعروفة في أثينا القديمة، حيث قارن أرسطو قوانين 158 مدينة يونانية وأجنبية بهدف صياغة دستور خاص بأثينا، كما كتب أرسطو أيضًا كتابًا بعنوان "المقارنة السياسية" وقام بالمقارنة بين قوانين إسبارطة وكريت وقرطاج، ولقد أفاد لنا المؤرخون أن هيرودوت صولون قد نقلوا من قوانين الفراعنة

- **النظام القانوني المقارنعند الرومان.**

يعد قانون الألواح الإثني عشر هو أول قانون روماني، تمت كتابته عام 452 قبل الميلاد، ومن اجل صياغته كتابيا، تم تشكيل لجنة من عشرة أعضاء للقيام بهذه المهمة، وقبل انجاز هذه المهمة تم تنصيب ثلاثة أعضاء وإرسالهم إلى اليونان للاستفادة من القوانين التي كتبها صولون ودراكون Solon و Delacan لنقل ما يتوافق مع الظروف الرومانية في الواقع وقد تم ذلك في العام الموالي، أي 451 قبل الميلاد

[1] عصام نجاح، مرجع سابق، ص 15

وأكد خبراء البحث القانوني انه قد تأثر كثير بالقانون اليوناني، حيث ادعى البعض وجود تشابه بين نظام الاثنى عشر لوحًا ونظام القانون المصري القديم ، لذا فإن هذه الألواح لها مصدران للمعلومات .القانون المدني في ذلك الوقت .أمازيس Amazis والقانون اليوناني في زمن صولون.

من الجدير بالذكر أنه بمجرد الانتهاء من سن قوانين خاصة للإمبراطورية الرومانية، تجنب الحكام الرومان مقارنة قوانينهم بالقوانين الأخرى المجاورة، حتى القوانين التاريخية..

2 -مرحلة نشر القانون المقارن

في هذا الموضوع، سنناقش الأنظمة القانونية المقارنة الحديثة، حيث كان للقانون المقارن في هذا العصر بداية جديدة ونشطة في أوائل القرن السابع عشر، حيث تناولت الدراسات الجوانب التاريخية للقانون.

في القرن الثامن عشر ، ازدهر البحث القانوني المقارن، حيث قام مونتسكيو مثلا بمقارنة دساتير بعض الدول الأوروبية.

منها على سبيل المثال المجر وألمانيا وإيطاليا وهولندا وانجلترا، وكانت من نتائج هذه الدراسة قيام مونتسيكيو تأليف كتابه الشهير، " روح القانون "، الذي قارن فيه القوانين والدساتير المحلية بالتشريعات الأجنبية، وكان أول من استعمل مصطلح القانون المقارن.[1]

كان المؤتمر الدولي الأول للقانون المقارن، الذي عقد في باريس في الفترة من 31 يوليو 1900 إلى 08 أبريل 1900، بمثابة نقطة انطلاق وتحديدًا حقيقيًا للقانون المقارن، حيث عرف فيه تداول مصطلح القانون المقارن على نطاق واسع دوليًا.

وخلال هذا الاجتماع ، ظهر الفقهان القانونيان الفرنسيان "إدوار لامبرت" و "ريموند سالي" ، ودعيا إلى ضرورة وجود قانون إنساني عالمي مشترك لجميع الأنظمة القانونية في العالم، لأنه يشكل القانون الطبيعي للإنسان.

[1] عصام نجاح، مرجع سابق، ص16.

كما دعا الفقيه "إدوارد لامبرت" إلى اعتبار القانون المقارن مجالًا علميًا يهدف إلى الكشف عن العوامل الكامنة وراء ظهور وتطور القوانين والأنظمة القانونية ودراسة التاريخ القانوني والوصول إلى الإبداع المشترك من خلال الجمع بين القوانين العالمية للحضارات والمجتمعات المماثلة، فهو يقصد القانون الألماني اللاتيني المشتق من العادات والقوانين الجرمانية.

بعد الحرب العالمية الأولى، توسعت دراسة القانون المقارن لتشمل دراسة القانون البريطاني والأمريكي.

يأتي تأثير هذه الدراسات الموسعة من خلال الدعوة إلى توحيد القوانين الوطنية في قانون عالمي واحد، وقد تم تُرجمت في نص المادة 38 من محكمة العدل الدولية الدائمة، والتي تدعو من خلاله المحكمة إلى تطبيق القواعد العامة، والتي أقرتها الأمم المتحدة بعد إنشائها، وبذلك يكون القانون المقارن قد ساعد على إنشاء العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.[1]

تعتبر دراسة النظم القانونية الرئيسية ذات أهمية وأساسية في الحياة الاجتماعية، لأن المجتمع يستخدمهما كمراجع لإصدار قوانين جديدة خاصة به.

لكي تكون هذه الدراسات دقيقة ومثمرة، ولتحقيق النتائج المرجوة ، نحتاج إلى استخدام علم التاريخ القانوني كأداة لدراسة هذه الأنظمة.

يتفق معظم علماء القانون على تقسيم الأنظمة القانونية الكبيرة إلى نظام القانوني أنجلوساكسوني ونظام قانوني لاتيني جرماني ونظام الديني اسلامي

المحاضرة: السابعة: النظام الانجلوسكسوني (المومن لو).

ويشمل قانون المملكة المتحدة وقانون الولايات المتحدة ومجموعة من البلدان المتأثرة به، مثل أستراليا ونيوزيلندا

[1] عماد قطان، بحث حول القانون المقارن، الموسوعة العربية متاح على الربط: http://arab-ency.com.sy/law/detail/164052 اطلع عليه يوم 2022/06/19 الساعة 13 و 29 دقيقة.

أولا : القانون الانجليزي

في عام 1066، أسس النورمانديون بقيادة الأمير ويليام نظامًا قانونيًا إقطاعيًا في إنجلترا وحكموا المملكة المتحدة وفقًا لنظام عسكري وثيق الصلة بالملك، ولقد .مر تطور القانون الإنجليزي بثلاث مراحل رئيسية:

أ- المرحلة الأولى: مرحلة إرساء القانون العام (المومن لو)

في عام 1066، كان للملك مجلسه الخاص، المكون من مجموعة من بطانته، والتي أصبحت فيما بعد مجلس اللوردات الإنجليزي، وكانت وظيفة هذا المجلس بمثابة سلطة قضائية، برئاسة الملك، ويتعامل حصراً مع الأمور المتعلقة بسلامة وامن الدولة. (على سبيل المثال في حالة العصيان وقطع الطريق).

في القرن الثاني عشر، توسعت مهام وسلطات المجلس حيث اسس ما يلي:

-المحكمة المالية: تختص بالمنازعات الضريبية والديون المستحقة للملك وجميع القضايا المتعلقة بمالية الملك.

-المحكمة المدنية: تختص بالنزاعات العقارية.

-محكمة الجنايات: برئاسة الملك نفسه، ويختص بمراجعة جميع الأفعال التي تشكل جرائم وفرض العقوبة المناسبة على مرتكبي الجرائم كالسرقة والقتل... إلخ. .[1]

والجدير بالذكر أن المحاكم المذكورة أعلاه تعتبر استثنائية ذات اختصاص خاص للملك، في حين فإن بقية أفراد الشعب تقاضوا في المحاكم العادية تسمى المحاكم الإقطاعية والمحاكم المحلية، والتي تعمل وفقًا للأعراف المحلية.

مع مرور الوقت، بدأت هذه المحاكم في بناء أحكامها، بالإضافة إلى العُرف، تم الاستناد على الأحكام السابقة المشابهة والتي سبق الحكم فيها ومن هنا أصبحت الأحكام القضائية السابقة مصدر من مصادر القانون الانجليزي

[1] حسين عبد علي عيسى، مصادر القانون الجزائي الانجليزي، دراسة مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد15، العدد 55، العراق،سنة 2012، ص158.

ب- المرحلة الثانية: هذه المرحلة عرف التطور القانوني بالركود حيث تستقر على العادات والأحكام السابقة المشابهة، وأصبحت عاجزة في مواجهة القضايا المستجدة، مقرونة بالإجراءات القضائية المعقدة المفروضة على الأطراف المتنازعة، هذا ما تسبب في زيادة تكاليف التقاضي و زيادة الظلم والاستبداد..

دفعت كل هذه الظروف المتقاضين إلى اللجوء إلى الملك لإجراء محاكمة أكثر إنصافًا، لكن نظرا لعددًا كبيرًا من القضايا المرفوعة أمام الملك لجأ الملك إلى إحالة القضايا إلى مستشاره، مع العلم أن مستشاري الملك أطلق عليهم اسم ضمير الملك.

ولقد لجا هذا المستشار إلى إنشاء قواعد قانونية بسيطة لسد الثغرات في القانون العام (الكومن لو)، الذي تناقض في أحكامه مع قواعد العدالة وأدى إلى ظهور نوع جديد من القانون يسمى قانون العدالة، الذي كان مصدره محكمة مستشاري الملك، بالإضافة إلى قواعد القانون العام التي حددتها محكمة الملك.

وقد دعمت الإجراءات التي اتخذها مستشارو الملك معظم دعاوى التقاضي افراد المجتمع في محكمة مستشاري الملك ، الأمر الذي تسببت في نزاع بين محكمة الملك ومحكمة المستشارين، وفي سنة 1616 قام الملك جاك الأول بتسوية النزاع بدعم من مستشاريه، وقرر أن أي نزاع بين القانون العام وقانون العدل سيكون لصالح قانون العدالة.

ج- المرحلة الثالثة: هي المرحلة الحديثة كانت بدايتها من عام 1873 إلى غاية عام 1875، خلال هذه الفترة نص القانون الإنجليزي على إلغاء التمييز بين محكمة المستشار والمحكمة الملكية، وكذلك تم التمييز بين القانون القضائي والقانون العام (الكومن لو)، بإصدار نظام قضائي جديد يتماشى مع متطلبات العصر، كما تم تجميع الأحكام القضائية السابقة المستخدمة في مجموعات قانونية، وأهمها التقارير الصادرة عام 1865 ومجموعة القانون الإنجليزي.[1]

[1] حسين عبد عبي عيسى، مرجع سابق، ص 160.

على الرغم من التطور الذي شهده النظام القانوني الإنجليزي إلا أنه لم يتأثر بالثورة القانونية التي شهدتها المنطقة الأوروبية خلال تلك الفترة، بل التزمت بريطانيا بمبادئ الاجتهاد الصادرة عن القضاء، وفتحت المجال التشريعي، وأعطت حرية الاجتهاد.

في منتصف القرن العشرين، تم إنشاء مجموعة من اللجان قانونية دائمة لسن وتطوير القوانين وكانت نتيجتها أن البرلمان طور العديد من القوانين في انجلترا، كما تم تبني أسلوب كتابة القوانين.[1]

ثانيا : التنظيم القضائي في القانون الإنجليزي: يتكون النظام القضائي في إنجلترا من محاكم التاج التي تطبق القانون العام أو المشترك أو الكومن لو، ومحاكم المستشارين الذين يطبقون قواعد القضاء والعدالة ، وتتميز محاكم المستشارين بان لديها أكثر من اختصاص محاكم التاج لأن لها الحق في تعليق تنفيذ قرارات محكمة التاج إذا ثبت أنها انتهكت قواعد العدالة، حتى عام 1875، أين تم توحيد القضاء البريطاني وتعديله بموجب القانون القضائي الجديد لعام 1971، حيث تم تقسيم القضاء على النحو التالي:

1 -**المحكمة العليا للقضاء:**: وبدورها تنقسم إلى ما يلي:

-**المحكمة العدل العليا:** وتشمل اختصاصها جميع القضايا ، فهي ذات اختصاص غير محدود وتتكون من ثلاثة فروع:

الفرع الأول : : قسم منصة الملك ، والتي تنقسم بدورها إلى محكمتين: المحكمة الأميرالية والمحكمة التجارية.

الفرع الثاني: قسم المستشارين: وتنقسم إلى محكمتين، محكمة الشركات ومحكمة الإفلاس.

الفرع الثالث: قسم الأحوال الشخصية. وتتمثل مهمتها في حل النزاعات المتعلقة بشؤون الأسرة وحل القضايا من قبل قاضٍ واحد، عند الضرورة، تساعده هيئة محلفين وتستأنف قراراتها أمام محكمة الاستئناف.

[1] حميد شاوش، مرجع سابق، ص25 .

- **محكمة التاج** :تأسست بموجب تعديل عام 1979وتتخصص في الفصل في المنازعات الضريبية من قبل قاضٍ واحد بمساعدة هيئة محلفين.
- **محكمة الاستئناف:** هي في المستوى الثاني، الذي يتمتع بسلطة الاستماع إلى الطعون المقدمة إليها من قبل المحاكم الدنيا والمحكمة العدل العليا، وتتألف من رئيس وقاضيين مختلفين بدون مشاركة هيئة محلفين، تتخذ قرارها بأغلبية الأصوات وإذا لم يتم تحقيقه يرفض الاستئناف ويتم الطعن في قراراتها أمام لجنة الاستئناف بالمحكمة العليا.
- **المحكمة الابتدائية:** وتختص بكافة القضايا، يتم استئناف الأحكام المدنية والتجارية الخاصة بكافة الأمور أمام محكمة الاستئناف مباشرة ، بينما يتم استئناف الأحكام الجزائية أمام محكمة التاج، بالإضافة إلى المحاكم شبه القضائية والمجالس التي تبت في الأحكام الإدارية.[1]

2 **لجنة الطعن العليا:** يشكل هذا المجلس أعلى درجات القضاء وله سلطة الفصل في الطعون المقدمة إليه ضد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف، وفي الحالات الاستثنائية ضد أحكام المحكمة العليا ومحكمة التاج، تكون هذه الوظيفة القضائية لمجلس الشيوخ بالإضافة إلى وظائفه التشريعية.

3 **محاكم الصلح :** تختص هذه المحاكم بالفصل في القضايا الجنائية من قبل المواطنين العاديين الذين يطلق عليهم قضاة الصلح، الذين يتم تكليفهم بالبحث عن أدلة على اتهام ضد المتهم، وإذا تم الحصول عليها، يتم تقديم إدانة بارتكاب جريمة خطيرة أمام محكمة التاج، ومع ذلك قد يفضل المدعى عليه المثول أمام قضاة الصلح إذا

[1] بن سعيد موسى ، مرجع سابق ، ص 26.

أقر المتهم بالذنب من أجل ضمان عقوباتهم المخففة، كما يجب استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح أمام محكمة التاج لتأمين العقوبة المخففة الخاصة بهم.[1]

ثالثا:خصائص القانون الإنجليزي .

- **البداية كانت غير معروفة:** لقد أدرك باحثو القانون البريطانيون بوضوح أنه على عكس القوانين الأخرى مثل القانون الإسلامي والقانون الروماني ، فإن البداية غير معروفة.
- **غير مقنن:** من خلال الدراسة المعمقة للقانون الإنجليزي اتضح انه غير مقنن، أي أنه مجموعة من العادات والأعراف المتوارثة وغير مكتوبة.
- **الاعتماد الكامل على القضاء:** بالإضافة إلى السوابق القضائية، يهتم القانون الإنجليزي بالنظام القضائي، والقاضي بذاته، ومستوى المحاكمة والأحكام القضائية ، لذلك يجب أن يكون القرار مُبررًا قانونًا.
- **عدم وجود فرق بين القانون العام والقانون الخاص** هو عدم الاعتراف بوجود الشخصية القانونية للدولة، أي النموذج الأعلى لسلطة في انجلترا هي الدولة .التي يجب أن **يخضع لها** القانون العام، وعليه. ليس لديهم قضاء إداري مثل المجلس الدولة الفرنسي ، بل قضاء عادي يختص بالنظر في جميع القضايا الخاصة والعامة.
- **الارتباط بين القانون والنظام السياسي:** يعني أن النظام الانجليزي يفرض وجوده على الكيان السياسي والوضع الدستوري للبلاد. ويعود السبب في هذا الارتباط إلى ما يلي:
- عدم التمييز بين القانون الخاص والقانون العام.
- الاهتمام بالفرد مما ينتج تمسك الأفراد بالعادات والأعراف التي ورثوها عن أسلافهم.

[1] بن سعيد موسى ، نفس المرجع، ص 27.

- **القدم والاستمرارية:** بحكم قدم تاريخ انجلترا مقارنة مثل الدول الأوروبية الأخرى، فقد شهد ثورات واستقلال أو تقنين ، فهذه ميزة فريدة لا يمكن أن تفقد تطبيقها على مر السنين.

- **غلبة طابع إجرائي:** للحفاظ على الحرية وضمان استمرارية عدالتها.

- **عدم التأثر بالقانون الروماني:** لم يتأثر القانون الإنجليزي إلى حد كبير بالقانون الروماني.

رابعا: مصادر النظام الانجلوسكسوني .

سنتناول مصادر القانون الانجليزي ثم الأمريكي كنموذج

أ – مصادر القانون الانجليزي :

1 - **القضاء.**

2 - **الأحكام القضائية السابقة:** القرار القضائي هو النتيجة الطبيعية لانتهاء الدعوى القضائية وهو القرار الذي تتخذه المحكمة في الدعوى وفق أحكام القانون، ونقصد به السوابق القضائية وليتم اعتبارها لا بد من توفر الشروط التالية:

- الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف سوابق ملزمة في أي نوع من المحاكم.
- تعتبر الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف سابقة وملزمة للمحكمة نفسها وللمحاكم الأخرى.
- ينظر إلى الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا على أنها سوابق لمحاكم أدنى ، ولكن لا يتم إتباعها بالضرورة ، ولكنها تحظى بتقدير كبير[1].

3 - **التشريع :** يسمى التشريع في إنجلترا القانون المقنن لتمييزه عن القانون العام، ويسمى أيضًا القانون البرلماني، وهو يختلف عن القانون القضائي.

[1] حسين عبد علي عيسى، مرجع سابق، ص162.

4 - **العرف:** العرف هو ما ألفه الناس وصاروا عليه في تصرفاتهم , سوا كان فعلا أو قولا دون أن يخالف نصا قانوني ، وهو من أقدم مصادر التشريع الإنساني، لان التشريعات المختلفة ، بدأت بعادات وأعراف جعلت منها شريعة تحتكم إليها ، ولا يزال العرف إلى يومنا هذا من أهم المصادر القانونية والتشريعية.

المحاضرة الثامنة: أهمية التشريع الانجليزي والنظام القانوني الأمريكي .

أولا: أهمية التشريع الانجليزي وفق النظرية الكلاسيكية .

وفقًا للنظرية الكلاسيكية، يعتبر التشريع الإنجليزي مصدرًا غير رئيسي للقانون لأنه، بالنسبة لتلك النظرية، هو مجرد أداة لتصحيح القاعدة الأساسية للقانون الإنجليزي، والذي كان يتشكل أصلا من القانون القضائي.

من هذه النظرية، كان على الفقهاء أن يقرروا حكم القانون، فإنهم يستشهدون بهذه القاعدة في القرارات القضائية التي تطبقها لذلك، لم يأخذوا في الاعتبار حكم القانون الصادر عن المشرع إلا إذا التزم القضاء بتطبيقه وإعادة صياغته إلى قرار أو حكم قضائي. ولتشريع الانجليزي وفق النظرية الكلاسيكية أهمية ثقافية، لانها تفتح باب دراسة الأنظمة القانونية الأجنبية المجال للباحث لدراسة تاريخ الشعوب والتعرف على ثقافاته المهيمنة، وطبيعة العلاقات الموجودة بين أفراد مجتمعاتهم. على سبيل المثال ، يجسد النظام القانوني الأسلوب الفرنسي ويميل إلى أن يكون منطقيًا ونظريًا. يعكس نظام السوابق القضائية الانجليزي إلى حد كبير الروح الواقعية والمحافظة على التقاليد بالنسبة. للانجليز.[1]

ثانيا: النظام السياسي في انجلترا .

تعتمد انجلترا النظام البرلماني الذي يعد شكل من أشكال النظام السياسي، ويتميز بوجود ملكا، على قمة الهرم السياسي للبلاد دون أن يكون ضالعا بشكل واسع في صوغ وتنفيذ

[1] عبد الرزاق بوضياف، مرجع سابق ، ص 15.

القرارات السياسية التي هي من شأنِ حكومة منبثقة عن مجالس تمثيلية (برلمان)، يتم انتخابها عبر الاقتراع المباشر وهي مسؤولة أمامها.

ففي الملكية البريطانية يسود الملك ولا يحكم، ويكون دوره رمزيا وتمثيليا رغم أنَّه هو من يُكلف رئيس الحكومة ويُعين الوزراء، لكنَّ ذلك لا يتعدى نطاق الرمزية والتقدير الذي يحظى به بوصفه ممثل الدولة، وواحد من أهم رموز السيادة الوطنية، ومن أمثلة هذه الوظائف الرمزية منح الألقاب وعلان الحرب والموافقة على السلام وكذلك حل مجلس العموم وتعيين الوزراء والمصادقة على القوانين لكن السلطة الفعلية بيد مجلس الوزراء.[1]

ثالثا: النظام القانوني الأمريكي .

يعد النظام القانوني للولايات المتحدة من أكثر المنظمات القانونية تعقيدًا في العالم، حيث يتكون من عدة تنظيمات قانونية، ونظرًا لحقيقة أن الولايات المتحدة تحكمها الحكومة الفيدرالية، و القوانين تختلف من ولاية إلى أخرى.

يتكون النظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية من ما يلي:

1. الدستور:

صدر الدستور الأمريكي عام 1787، وهو من أقدم الدساتير في العالم، وتعديلاته نادرة وبسيطة.

ينظم دستور الولايات المتحدة عمل الهيئات الفيدرالية والعلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات، لذلك فان لكل ولاية في الولايات المتحدة مجلس تشريعي وحاكم ونظام قضائي ينتهي بالحكمة العليا.

[1] الملكية البرلمانية.. ملك يسود ولا يحكم، موقع الجزيرة نت، متاح على الربط التالي: https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع 2022/08/08 على الساعة 22 و09 دقائق

وفيما يخص المستوى الفيدرالي، فهناك الكونغرس هو الهيئة التشريعية ويتكون من مجلسين منتخبين، الأول يمثل سكان الولاية، والثاني، مجلس الشيوخ، ويتألف من ممثلين عن كل ولاية[1].

2. التشريع الأمريكي.

أن التشريع في القانون الأمريكي يحتل مكانة خاصة بين القوانين حيث كان مدوناً وواضحاً، وهو الأساس الذي يتم على أساسه تنظيم جميع أشكال الحياة ، لقدكان للقانون البريطاني الأثر الواسع على التشريع الأمريكي نتيجة الهجرة البريطانية إلى الولايات المتحدة وانتقل معها القانون البريطاني، وبمرور الوقت أصبح التشريع غير متناسب مع الحياة الأمريكية ، لذلك كان هناك تحرك واسع في بعض الولايات للمطالبة بتعديله، وفقًا لخصوصية كل ولاية، الأمر الذي دفع إلى حملة توسع تشريعي على المستوى المحلي والاتحادي.

3. السابقة القضائية.

يتشكل القانون الأمريكي من قانون ولايات والقانون الفيدرالي، لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نهضة اقتصادية كبيرة مما استوجب تطوير القوانين عبر إصدار أحكام موحدة عبر الولايات إلى أشياء وأسباب أدت إلى عدد أقل وأقل من السوابق. بشكل صارم، باستثناء أن القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات مدمجة في تنظيم السوابق القضائية، وتعتبر مصدراً من مصادره، لكنها أقل قوة بالمقارنة مع القانون الإنجليزي وأقل صرامة، بينما هي أكثر مرونة فالمحاكم العليا على مستوى الولايات أو الاتحاد لم تكن مقيدة بالسوابق القضائية

رابعا: النظام القضائي الأمريكي.

يتكون النظام القضائي في الولايات المتحدة من المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات .

[1] عصام نجاح، مرجع سابق، ص ص 77 78.

1 -**القضاء:** يتشكل النظام القضائي الأمريكي من المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات على عكس العديد من البلدان التي يكون فيها القضاء الاتحادي في أعلى هرم قضائي ، فالقضاء الاتحادي فيها كقضاء الولايات يتدرج من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم استئنافية ثم إلى محكمة عليا وبذلك يشتمل النظام القضائي فيها على محاكم مزدوجة .

2 -**المحكمة الفدرالية (الاتحادية):** تنقسم المحكمة الاتحادية إلى قسمين ، تنشأ بموجب نص الدستور بالمحكمة التشريعية. ومحاكم أنشأتها السلطة التشريعية الاتحادية(الكونغرس) وتسمى المحاكم التشريعية وقضاة هذه المحاكم يعينهم رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشيوخ ويعينون مدى الحياة .[1]

3 -**المحاكم الدستورية:** وتشمل محكمة المنطقة ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا، وعدد محاكم المقاطعات غير محدد لكل محكمة منطقة ممثل عن النيابة. تم إنشاء محكمة الاستئناف لتخفيف العبء عن المحكمة العليا، وهي المرجع للاستئناف ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم المناطق. أما المحكمة العليا فيقع مقرها في العاصمة الفيدرالية واشنطن وتتكون من رئيس يسمى رئيس القضاة وثمانية أعضاء، هو المرجع لاستئناف قرار محكمة الاستئناف الاتحادية، لكنها لا تقرر النظر في الاستئناف ما لم ير ترى أن هناك أسبابًا خاصة ومشروعة ومبررة.

4 -**المحاكم التشريعية:** تسمى أيضا المحاكم الخاصة ويتم إنشاؤها بموجب القانون فيدرالي وتمارس صلاحيات محددة يحددها قانون إنشائها، ومن بين هذه المحاكم محاكم المطالبات التي تنظر في القضايا المتعلقة بمسؤولية الدولة، بما في ذلك ومنها محاكم للفصل في القضايا الضرائب والجمارك والقضايا المالية والقضايا متعلقة

[1] بن سعيد موسى ، مرجع سابق ، ص ص 29 30

ببراءات الاختراع، وكذلك لها اختصاصات متعلقة بالمنظمات الإدارية، ولا سيما اللجان الفيدرالية الصادرة من الكونغرس.

5 -**محاكم الولايات :** هي المحاكم الابتدائية العادية في نظام المحاكم الاتحادية الأمريكية، تختص بالنظر في القضايا المدنية والجنائية الصادرة من محاكم المناطق التي تعتبر محاكم قانونية، عدلية، وبحرية عليا.

خامسا: خصائص النظام القانوني الأمريكي.

- يتألف القانون الأمريكي من قانونين القانون الفدرالي وقانون الولايات، والفرق بين الولايات المتحدة وانجلترا هو أنها أمريكا دولة اتحادية وفيها من القوانين ما يصدر عن السلطة الاتحادية ومنها ما يصدر عن سلطة الولايات.
- الاعتماد على السوابق القضائية **حيث** يعتمد النظام الأنجلو أمريكي على السابقة القضائية ويكون القاضي مسئولاً عن وجوب تطبيق القاعدة العرفية التي اعتاد الناس عليها ومن ثم نتيجة لذلك يكون مسئولاً عن تطبيق القاعدة العرفية التي سبقه إليها حكم قضائي سابق باعتبار أن ذلك الحكم لا يعدو أن يكون تجسيداً لتلك القاعدة .[1]
- استخدام نظام هيئة المحلفين، حيث يعمل المحلفون كقضاة.
- تفسير خاص لسيادة القانون، حيث يفترض مسبقًا أن النظام السياسي للبلد لا يُعتبر أعلى أو خارج نظامه القانوني، وأنه ليس سوى جانب واحد من جوانب عديدة من سيادة القانون، لذلك فإن النظام القانوني له مظهرين:

-تسود القواعد القانونية في مواجهة محاكم الولاية على جميع القواعد والمبادئ الأخرى.

[1] بن سعيد موسى ، مرجع سابق، ص28.

-استقلال القضاة في وضع وتطبيق القانون.[1]

سادسا: النظام السياسي الأمريكي .

يعتبر النظام السياسي الأمريكي النموذج الأصيل للنظام الرئاسي، ويتميز هذا النظام بالانفصال الشديد بين السلطات، فهناك من ناحية رئيس الدولة الذي يرأس السلطة التنفيذية وينتخب عمليا مباشرة من الشعب ويعاونه في مهامه الوزراء الذين يعتبرون مسؤولين أمامه فقط، ومن ناحية ثانية البرلمان (الكونغرس) الذي يتولى السلطة التشريعية، ولا يحق للرئيس الدولة حل الكونغرس ، كما لا يحق لهذا الأخير إجبار الرئيس أو وزرائه على الاستقالة.[2]

المحاضرة التاسعة: النظام القانوني اللاتيني الجرماني والإسلامي .

أولا: النظام القانوني اللاتيني الجرماني

القانون الجرماني اللاتيني هو القانون الروماني وينقسم إلى مجموعتين من القوانين التي يتم تداولها في أوروبا الوسطى

المجموعة الأولى لاتينية تجسد قواعد القانون المدني الفرنسي، أو ما يسمى بقانون نابليون، الصادر عام 1804، والمجموعة الثانية جرمانية، ممثلة بالقانون الألماني الصادر عام 1900، ومصدرها الأصلي القانون الروماني، والعرف الجرماني.

1 -المراحل التاريخية للنظام القانوني اللاتيني الجرماني

عرف النظام القانوني اللاتيني الألماني ثلاث مراحل متميزة:

---

[1] بن سعيد موسى ، مرجع سابق، ص28.

[2] نادية خلفة، خصائص النظام الدستوري الأمريكي وإمكانية تطبيقه في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة العدد 15، أكتوبر 2008 ، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

المرحلة الأولى: العصر الملكي (العصر القديم) تعتبر هذه المرحلة مرحلة النشوء، كانت بدايتها من ولادة روما إلى قيام الجمهورية عام 509 قبل الميلاد، وتعد الأعراف والعادات والتقاليد مصدر هذا القانون، وجاءت هذه التشريعات متأثرة بدور رجال الدين في تفسيرها وتطبيقها.

المرحلة الثانية: العصر الذهبي.

بلغ النظام القانوني اللاتيني الجرماني ووصل إلى أوج مجده على أيدي فقهاء القانون الذين وضعوا الأسس الرئيسية لعلم القانونكما تم تطوير نصوصها القانونية وفقًا لاحتياجات المجتمع في ذلك الوقت، ولقد ظهرت مصادر جديدة، بالإضافة إلى القرارات القضائية القديمة السابقة وقرارات مجلس الشيوخ ودستور الإمبراطورية.[1]

المرحلة الثالثة: عصر الإمبراطورية السفلى بدأت هذه المرحلة من حكم الإمبراطور كارديانوس عام 284 م وانتهت في عهد الإمبراطور جستنيان عام 565 م تُعرف هذه الفترة بتراجع العلوم القانونية، وتميزت هته الفترة أيضا بتجميع القوانين في مجموعة دساتير الإمبراطورية في شكل قانون موحد، غير انه في فترة العصور الوسطى نشطت البحوث القانونية، وتم تدريس القانون الروماني لأول مرة في جامعة بولونيا في إيطاليا، وتم نقل دراسات عصر النهضة لجامعات في فرنسا وألمانيا

بعد هذه الفترة، تطور القانون اللاتيني الجرماني أكثر في القرنين السابع عشر والثامن عشر بسبب الدراسات القانونية المقارنة المكثفة في الجامعات الأوروبية، والتي أنتجت في نهايتها تدوين القانون.

من المعروف جيدًا أن التشريع اللاتيني الجرماني في القرن التاسع عشر قد تأثر أيضًا بشدة بأفكار القانون الطبيعي التي دافع عنها الفلاسفة والمفكرون القانونيون في ذلك الوقت، وكان سبب في ذلك تحكيم العقل والفكر عند سن التشريعات.

---

[1] نوزاد عباس احمد ، التطور التاريخي للقانون الروماني والشريعة الإسلامية 'دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية ، العدد 4 الجالد3 ، العراق، ديسمبر سنة 2018، ص 286

2 -مصادر القانونية في النظام اللاتيني الجرماني

تشمل المصادر القانونية في النظام اللاتيني الجرماني التشريع والعرف والفقه و والقضاء

- **التشريع:** ويشمل جميع القواعد و اللوائح القانونية المكتوبة الصادرة عن الهيئة التشريعية أو التنفيذية، و الدستور هو أعلى درجة هذه القواعد القانونية ، وتخضع جميع القوانين لمبدأ الرقابة من قبل المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية، وتعتبر الاتفاقيات الدولية المصدق عليها مساوية أو أعلى لدرجة من التشريع العادي حسب قوانين كل دولة .
- **العرف :** يصنف بعد التشريع في تدرج القوانين يعتمد عليه القضاة للبت في المنازعات في حالة عدم وجود نص قانوني أو عندما يكون النص التشريعي غامضًا ، تجدر الإشارة إلى انه هناك بعض التشريعات تساوي من حيث التدرج بين العرف والتشريع كالقانون الألماني و السويسري.
- **الاجتهاد الفقهي والقضاء:** يعتبر القضاء مصدر ثانوي للقانون في النظام اللاتيني الجرماني، وللقاضي سلطة تقديرية في تفسير قواعد القانون لإيجاد حل للنزاع المعروض عليه، ويمكنه استغلال اجتهادات فقهاء في المجال القانوني، حيث يتم رفع الأمر القضائي بموجب هذا النظام تدريجياً من المحاكم، كما تتمتع المحاكم الدنيا المحلية والمحاكم العليا بالاختصاص المزدوج للقضاء العادي والقضاء الإداري. [1]

ثانيا: النظام القانوني الإسلامي

كما ذكرنا سابقًا، يمكن تصنيف الدين في الأسرة القانونية الدينية والاجتماعية في مجال القانون المقارن، وتعد الشريعة الإسلامية من أهم المصادر القانونية نظرًا لمرونتها وتطورها ونجاحها في هذا المجال.

[1] رابحي عبد العزيز، محاضرات لطلبة السنة الرابعة ليسانس في القانون المقارن، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي خنشلة، السنة الجامعية 2005/2004، ص 08.

وبحسب الدكتور مصطفى أحمد الزرقا فإن الشريعة هي "مجموعة القواعد والأوامر والعقائد والأحكام العملية التي يفرضها الإسلام لتحقيق أهدافه في الإصلاح الاجتماعي". من أهداف الشريعة الإسلامية تنظيم الحياة الاجتماعية وتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات ودعم السلامة العامة والحفاظ على الامن والاستقرار

1 -خصائص الشريعة الإسلامية

تتميز الشريعة الإسلامية بالعديد من السمات النبيلة، ومن أهمها:

- **ربانية:** لأن مصدرها هو الله تعالى، فهي يختلف اختلافًا جوهريًا عن جميع القوانين الوضعية، لأن مصدر هذه الشرائع هو الإنسان، ومصدر التشريع الإسلامي هو الله، وهذا الاختلاف الأساسي بين القوانين، ويظهر هذا في كون مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية مصدرها هو الله، والله له الكمال المطلق، على عكس القوانين الوضعية التي ليس لها هذه الصفات، لأنها مصدرها البشر الذي لا يخلو من صفات الجهل، الظلم والقصور والتروة، إلخ[1].
- **احترام الإنسان:** أحكام الشريعة تحترم فيها أرواح المؤمنين لأنها صادرة من الله ولها طابع ديني، ومن يملكون هذه الصفة لهم الحق في أن يتم احترامهم وطاعتهم.
- **الثبات:** بما أن مصدر الشريعة هو من عند الله تعالى، فهو قانون ثابت لا يتأثر بتصرفات أفراد المجتمع، بحيث يظل ما تحرمه الشريعة الإسلامية محظورًا، وتظل الالتزامات بمثابة واجبات، ولا تخضع لإرادة ورغبات الأفراد.
- **العقوبة في الشريعة الإسلامية دنيوية وأخروية:**تتفق الشريعة مع القوانين الوضعية لأن قواعدها وأنظمتها تتعلق بالعقاب دنيوي المفروض على المجرمين، بل إن الأصل في ذلك هو الجزاء الأخروي، ولكن مقتضيات الحياة وضرورة استقرار المجتمع وتنظيم علاقات الأفراد على نحو واضح مؤثر وضمان حقوقهم، كل ذلك دع إلى

[1] حميد شاوش، مصدر سابق، ص44.

أن يكون مع الجزاء الأخروي جزاء دنيوي منه ما يكون جنائياً ومنه ما يكون مدنياً كما هو الحال في القوانين الوضعية.

- **العدل والمساواة :**تتميز الشريعة الإسلامية بتحقيق مبدأ المساواة بين الناس بغض النظر عن الاختلافات في لون البشرة أو الجنس أو اللغة، وأساس التمايز بينهم هو مقدار ما يقدمه المسلم من خير وإحسان عمل صالح.
- **الشمولية** : الشريعة نظام شامل يشمل جميع جوانب الحياة، ينظم علاقات الفرد بربه، ويأمره بتطهير وتزكية نفسه، وتنظيم علاقته بالآخرين.[1]
- **احترام مبدأ الشورى:** من مقتضيات تطبيق الشريعة الإسلامية الالتزام بمبدأ الشورى، هذا المبدأ مهم ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة والمشاركة الفردية في صنع القرار، لان الشريعة الإسلامية تعمل على اقترح الحلول الأفضل لمشكلة ما من خلال تقديم الآراء وانتقادها، مع توضيح أسباب الخلاف وإيجابيات وسلبيات كل منها.
- **الاعتدال والوسطيّة:** بلا ريب فان الشريعة الإسلامية لها أعلى درجات العفة وتحقق أعلى قيم الوسطية، فالشرع مستمد من كتاب الله وسنة رسوله.

2 -المصادر القانونية للشريعة الإسلامية:

تشمل هذه المصادر ما يلي.

- **القرآن** هو كتاب الله نزله على النبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن على مدى ثلاث وعشرين عاما، فبعض الآيات صرحت بالأحكام مباشرة وحددتها تحديدا قاطعا كآيات العبادات والمواريث وآيات تحريم الزنا والقذف والقتل بغير حق وبعض الآيات لم يعين المراد منها على وجه التحديد فكانت محل إجتهاد وإذا لم يفصل وجاء بصيغة الإرشاد والتوجيه كالآيات المتعلقة بالمعاملات المالية.

[1] حميد شاوش، المرجع نفسه، ص45.

- **السنة** : هي ما صدر من قول عن الرسول صلى الله عليه وسلم فتسمى سنة قولية ،وقد تكون فعلية وهي ما تستخلص من أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ولابد من تحليل القول والفعل ،وقد تكون السنة تقريرية وهي أن يسكت الرسول صلى الله عليه وسلم عن عمل أو قول وهو حاضر أو غائب بعد علمه به وقد يبدي الرسول موافقته أو يظهر إستحسانه له.[1]
- **الإجماع** إن الحاجة الماسة إلى الحكم في القضايا الجديدة في عصر الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم أذن بنشأة فكرة الإجماع عن طريق الإجتهاد والإجماع عند جمهور الفقهاء هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعي وهناك من يرى ضرورة اتفاق جميع المجتهدين لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا تجتمع أمتي على ضلالة " ويذهب بعض الفقهاء إلى أنه يكفي إجماع أكثر المجتهدين ويستدلون بقوله صلى الله عليه وسلم " أصحابي كالنجوم بأيهم إقتديتم اهتديتم " والإجماع عند جمهور الفقهاء هو اتفاق جميع المجتهدين.[2]
- **القياس** : وهو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه بالنص الكتاب والسنة لإشتراكهما في عامة الحكم وهو مشتق من أمر فطري تقره العقول ويفرضه المنطق إذ أساسه ربط بين الأشياء المتماثلة إذا وجدت صفات موحدة بينها، فلابد من إشتراكها في الحكم، وأركان القياس أربعة وهي:
  - المقيس: وهو الواقعة التي لم يُنص عليها.
  - والمقيس عليه: وهو الواقعة التي نص عليها.

[1] بن سعيد موسى، مرجع سابق ص 46

[2] حميد شاوش، مرجع سابق، ص 49.

- العلة: وهي سبب تشريع الحكم، وقيل في تعريفها: "هي الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على حكمة تشريع الحكم".
- والحكم.[1]

- **الإستحسان** :عدول عن الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه يقتضي هذا العدول، مثال :إجازة بيع الشيء المعدوم بثمن معلوم ومتفق عليه .فأصل هذا البيع منهي عنه بمقتضى نص الحديث الشريف " لا تبع ما ليس عنك" وقد إستثناه الرسول صلى الله عليه وسلم لحاجة الناس بقوله من أسلف فلبسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم .
- **العرف** : هو ما أعتاده الناس وألفوه من القول أو العمل بشرط ان لا يخالف نصاً شرعياً والعرف الصحيح هو ما تعارفه الناس وليس فيه مخالفه لدليل شرعي أما العرف الفاسد فهو ما كان مخالفاً لدليل من الأدلة الشرعية كتعارف الناس على شرب الخمر .[2]

يشترط لكي يعتد بالعرف ما يلي :

- يجب أن تكون العرف عاما ومستقرا حتى يكون تعامل الناس معها متكررًا ثابتا ومتواترا، ولا يهم أن يخالفها البعض.

يجب أن تكون العرف موجودة عند نشوء فعل معرفة الحكم.

- ألا يتعارض مع نص أو أصل الأصول القانونية.

- **المصالح المرسلة:** ويراد بالمصالح المرسلة تحقيق الفوائد واستبعاد الضرر مع الحفاظ على الغرض من الشريعة الإسلامية

---

[1] محمود مصطفى عبود هرموش، علاقة القواعد اللغوية بالقواعد الأصولية ، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية والقواعد الشرعية المنعقدة سنة 2004 ، ط4 ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، سنة 2012، ص61.

[2] عصام صبحي شرير، العرف وأثره في مرونة الشريعة الإسلامية، مجلةً الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية المجلد الأول العدد 01، ديسمبر 2017 ، ص269.

- **الاستصحاب:** يعني الحكم على الشيء بناءً على حالة مكتسبة سابقًا حتى يكون هناك دليل على تغيير تلك الحالة.يعني فبعض القواعد القانونية مبنية على أسس الاستصحاب، مثل: مبدأ الأصل في الأمور الإباحة، مثل : الأصل براءة الذمة ,الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يغيره ,ما ثبت باليقين لا يزول بالشك.

3 -النظام القضائي في الإسلام:

:تنقسم المؤسسات القضائية في الإسلام إلى الفئات التالية:

- **القضاء العادي (ولاية القضاء):**وهي الدائرة الأكثر شمولاً في مجال العدالة، وهي أساس التقاضي وفض المنازعات، لذا فهي فريضة المحكمة والسنة متبعة، ولأهمية هذا النوع غلب على تسمية الحاكم فيه باسم القاضي على عكس سائر الأنواع.

يُلاحظ أن استخدام مصطلح النظام القضائي ينتقل الفكر إلى النظام القضائي العادي، لذا فإن النظام القضائي لا يقتصر على هذا النوع من النظام القضائي فحسب، بل يشمل أيضًا نظام الحسبة القضائي وقضاء المظالم.

- **قضاء الحسبة:** وهو دون القضاء، وسيط بين القضاء و لقضاء والمظالم التي تلتقي حول فكرة أساسية وهى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والغرض منه إقرار شريعة الله، وتطبيق أحكام الإسلام والحفاظ على الحقوق العامة، وهي وظيفة دينية وإدارية، يُعهد بها أحيانًا إلى القاضي الحسبة، عندما يجمع بين وظيفتي القضاء والحسبة، التي يؤديها أحيانًا والي الحسبة يقوم بمهام الحسبة مثل، مراقبة الأسواق والطرق والتجمعات العامة والنهي عن المنكر والتأديب على فعله، والأمر بالمعروف وعقاب تاركه.[1]

[1] هبة عبد المقصود مرسي، النظام القضائي عند العرب قبل الإسلام، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مجلة الكترونية، العدد الثامن والثلاثون (الجزء الأول)، متاح على الربط التالي :
https://mercj.journals.ekb.eg/article_53168_de89a27347e07a915addac65ba4d4fde.pdf

- **قضاء المظالم:** وقضاء المظالم هو سلطة قضائية أعلى من القضاة والمحتسب ويدعى المتولي لأمر المظالم" ناظراً" أو قاضي المظالم وله مثل سلطة القاضي وإجراءاته، وله نفس الصلاحيات والإجراءات التي يتمتع بها القاضي، ولكن وظيفته ليست قضائية بحتة، بل قضائية وإدارية. يمكن تنفيذها أو حلها بالصلح أو برد حقوق أصحاب الحقوق لأهلها.

تم إنشاء هذا النوع من النظام القضائي عندما كان القضاة غير قادرين على الحكم، لذلك فهي تختص بضبط تعدي الحكام على رعاياهم، والنظر في جور المكلفين بجباية الأموال، ورد المغصوب، ومراقبة العبادات الظاهرة مثل الجمع والأعياد والحج....الخ[1] .

4 -المبادئ العامة للقانون الإسلامي

يرى الإمام جلال الدين السيوطي أن جميع مسائل الفقه اجتمعت في خمس قواعد وهي:

- قاعدة الأمور بمقاصدها لقوله صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنيات."، يراد منها أن كل قول أو عمل إنما هو الغرض الذي يريد صاحبه تحقيقه، أو بالغاية التي يريد الوصول إليها من وراء قوله أو عمله، فإن تكلم أو تحرك فالعبرة من كلامه أو حركته بما يقصد أو يريد، وبعبارة أخرى أن تقاس الأعمال والأقوال بمقياس النوايا الحسنة أو السيئة للفاعل أو للقائل
- قاعدة اليقين لا يزول بالشك ومعنى القاعدة أن لا تلغى القواعد القطعية بالشك أن الشك أحدا في أمر ما، وكان عنده يقين سابق، فإنه لا يلتفت إلى الشك، بل يرجع في الحكم إلى اليقين السابق عليه، وكمثال عن ذلك : من تيقن من الطهارة وشك في النجاسة ، فهو لا يزال في حكم الطهارة.

اطلع عليه يوم 2020/12/11 الساعة 17 و12 دقيقة، ص 363.

[1] هبة عبد المقصود، مرجع سابق.، ص 364.

- قاعدة المشقة تجلب التسيير ويظهر معنى هذه القاعدة عند تطبيق أحكام شرعية معينة قد يصادف المكلف صعوبات أو عسر أو مواقف محرجة، وعندها تتدخل الشريعة لتزيل هذا الإحراج والصعوبة بتخفيف الحكم عليه.
- قاعدة الضرر يزال او – زوال مبدأ الجرح لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضر ولا ضرار الضرر مهما كان واجب الإزالة فلا يكون بإحداث ضرر مثله، ولا أكثر منه، فيزال الضرر، ولكن إزالته عن طريق إيذاء الآخرين.

وكمثال عن ذلك، لو أن شخصًا فتح دكانا في سوق، وجلب أكثر المشترين إلى جانبه حتى كسدت سلع باقي التجار، فلا يحق للتجار أن يطالبوا بمنع ذلك التاجر عن المتاجرة؛ لأنه يضرهم؛ لأن منعه يضره؛ فالضرر لا يزال بالضرر[1].

- قاعدة *العادة* محكمة المقاصد الحسنة لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبحا فهو عند الله قبيح".[2]

5 -أهداف النظام القانوني الإسلامي:

حتى تحقق الشريعة الإسلامية مقاصدها وجب أن يشمل نظامها القانوني جميع مناحي الحياة عبر إنشاء الأنظمة قوانين تتعلق بما يلي :

- وضع نظام قانوني تعلمي يغطي حياة الطفل إلى غاية بلوغه تتناول التربية والتكوين والرفع من مستوى الثقافي للمتعلم
- نظام يسمح تثمين والموارد البشرية والمادية.
- نظام المعلومات والنظام الاقتصادي والتجاري والصيرفة الإسلامية.
- نظام يسمح بالمحافظة على هيبة الوطن والمحافظة على كرامة الفرد.

---

[1] حوامدي حميدة، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، فسم العلوم السلامية، تخصص الفقه وأصوله، جامعة احمد بن بلة، وهران، السنة الجامعية2017/ 2018، ص 13.

[2] حوامدي حميدة، مرجع سابق، ص13.

- نظام عسكري وكل ما يتعلق بتجنيد الشباب.
- النظام السياسي الوطني يضع الأسس التي تقوم عليها توجهات الدولة الداخلية والخارجية.
- نظام يعطي قيمة للعمل والعامل وهيئات تظم حقوق جميع الأطراف
- نظام الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين ، مثل:
- نظام الخدمات الصحية والاجتماعية وكل الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بالدولة.
- نظام ينادي إلى نشر الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم
- نظام التعامل مع الدول غير الإسلامية
- نظام يسير المساجد والأوقاف
- نظام للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- والأنظمة الأخرى التي تتطلبها مصالح الناس، أو التي تدفع ضرر عنهم.[1]

قائمة المراجع

أولا: كتب

1. عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة، الجزائر، سنة 2011.

ثانيا : رسائل جامعية

1 -حوامدي حميدة، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، كلية العلوم الإنسانية

[1] عبد الرزاق بوضياف، مرجع سابق، ص7

والحضارة الإسلامية، فسم العلوم السلامية، تخصص الفقه وأصوله، جامعة احمد بن بلة، وهران، السنة الجامعية 2017/ 2018.

ثالثا : محاضرات

1. بن سعيد موسى ، محاضرات في القانون المقارن، مقدمة إلى طلبة أولى ماستر شريعة وقانون، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2020/2019.
2. بوحسون عبد الرحمن، محاضرات في القانون المقارن،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غليزان، الجزائر.
3. بوعمرة أسيا، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، حقوق كلية الحقوق، جامعة، الجزائر 1، سنة الجامعية 2021/2020.
4. حميد شاوش، الأنظمة القانونية المقارنة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة قانون عام،قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2018/2017.
5. رابحي عبد العزيز، محاضرات لطلبة السنة الرابعة ليسانس في القانون المقارن، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي خنشلة، السنة الجامعية 2005/004.
6. زيتوني فاطمة الزهراء، ملخص محاضرات مادة مقارنة الأنظمة القانونية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة قانون خاص (المجموعة الأولى) منصة التعليم عن بعد جامعة جيجل متاح على الربط التالي :http://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=4844 اطلع عليه يوم 2022/12/28 الساعة 20 و59 دقيقة.

1. عبد الرزاق بوضياف، محاضرات الأنظمة القانونية المقارنة موجهة إلى السنة الثالثة حقوق (عام + خاص)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.
2. مجيدي فتحي، محاضرات في مقياس القانون المقارن مقدمة إلى السنة الرابعة علوم قانونية وإدارية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، السنة الجامعية 2012/2011.
3. ميمونة سعاد، محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية السنة الأولى،جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية : 2020/2019.

رابعا مقالات

1 حسين عبد علي عيسى، مصادر القانون الجزائي الانجليزي، دراسة مقارنة مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 15، العدد 55، العراق،سنة 2012.
2 عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مجلة مخبر أثر الاجتهاد القضائي في التشريع، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، سبتمبر 2018.
3 عصام صبحي شرير، العرف وأثره في مرونة الشريعة الإسلامية، مجلةّ الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية المجلد الأول العدد 01، ديسمبر 2017 .
4 محمود مصطفى عبود هرموش، علاقة القواعد اللغوية بالقواعد الأصولية أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية والقواعد الشرعية ، المنعقدة سمة 2004 ط 4، مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، سنة 2012.

5 نادية خلفة، خصائص النظام الدستوري الأمريكي وإمكانية تطبيقه في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة العدد 15، أكتوبر 2008 ، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

6 نوزاد عباس احمد ، التطور التاريخي للقانون الروماني والشريعة الإسلامية 'دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية ، العدد 4 مجلد 3 العراق، ديسمبر سنة 2018.

7 هبة عبد المقصود مرسي، النظام القضائي عند العرب قبل الإسلام، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مجلة الكترونية، العدد الثامن والثلاثون (الجزء الأول)، متاح على الربط التالي :
https://mercj.journals.ekb.eg/article_53168_de89a27347e07a915ad dac65ba4d4fde.pdf اطلع عليه يوم 2020/12/11 الساعة 17 و12 دقيقة.

رابعا: مواقع الكترونية على الانترنيت

1 بحث بعنوان "القانون المقارن والمنهج المقارن في الدراسات القانونية"، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، متاح على الربط التالي : https://www.mdrscenter.com/ اطلع عليه يوم 2022/09/21 الساعة 12 و22دقيقة

2 عماد قطان، بحث حول القانون المقارن، الموسوعة العربية متاح على الربط : http://arab-ency.com.sy/law/detail/164052 اطلع عليه يوم 2022/06/19 الساعة 13 و29 دقيقة.

3 الملكية البرلمانية.. ملك يسود ولا يحكم، موقع الجزيرة نت، متاح على الربط التالي: :https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع 2022/08/08 على الساعة 22 و09 دقائق